



المستشار

أينما وجدت الثقة
تأسست عام 2006

صياغة البحوث القانونية

الأصلي

سنتر المستشار (حقوق بنها) 

01277776870 

السنتر : بعد نفق حقوق امام كليه الحقوق (برج سما 1)
المكتبه : امام بوابه كليه حقوق (اخر السور)

د. جمال عبد الناصر د. حسن ابو الفتوح

أصول إعداد وصياغة البحوث القانونية

تمهيد

يرجع تاريخ البحث العلمي إلى تاريخ الإنسان وتطوره حتى وصوله إلى المستوى الحضاري المعاصر، فالتطور البشري يرتبط وثيقاً بتطور الفكر الإنساني واعتماده على منهج سليم وصولاً إلى الرقي والتقدم والحضارة. البحث تنقيب مستمر عن المعرفة بطريقة علمية، وهو اتجاه خاص في البحث عند التعرض لأي مشكلة من المشاكل، بما يشتمل عليه من العرض والتحليل والنقد، ويطلق على هذا الاتجاه بالأتجاه العلمي، والذي يتمثل في نمط التفكير والخطوات أو المراحل العامة التي يجب أن يتبعها الشخص في حل مشكلاته أو دراستها، وأهم هذه الخطوات: تحديد المشكلة، وفرض الفروض العلمية واختبارها للوصول إلى النتائج.

الفصل الأول:- ماهية البحث العلمي القانوني وأهميته وأنواعه

س/وضح ماهية البحث العلمي مبينا أهميته وأنواعه ؟

المبحث الأول :- ماهية البحث العلمي القانوني

أولاً: مفهوم العلم وأهدافه:

١- مفهوم العلم:

العلم في اللغة ← مصدر لكلمة عِلِمَ، وَعِلِمَ الشيء أي عرفه، وَعِلِمَ الشيء علماً أي عرفه، ورجل علامة أي شديد العلم، والعِلْم: اسم يقصد به في اللغة العربية: إدراك الشيء بحقيقته. وقد اختلفت مفاهيم العلم وتعددت، ويرجع السبب في هذا إلى اختلاف وجهات النظر لموضوع العلم وطبيعته.

قد جرى تعريف العلم بأنه ← "مجموعة من الحقائق، يأتي بها بحث موضوعي مجرد، باستخدام مناهج البحث العلمي ووسائله". أي أن العلم مجموعة مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد، وتعالج بمنهج معين، وتنتهي إلى بعض النظريات والقوانين، كعلم القانون والإدارة والاجتماع والهندسة والطب والكيمياء والفلك والزراعة والجغرافيا والتاريخ.

يختلف العلم عن المعرفة، فالعلم يعني الإلمام بالحقائق الكلية والمركبة، أما المعرفة فتعني الإلمام بالحقائق الجزئية البسيطة.

٢- أهداف العلم:

دفع حب المعرفة والإطلاع الإنسان إلى استكشاف العالم المحيط به، استقصاءً للحقيقة وبحثاً عن تفسير الكثير من الظواهر المختلفة، وبذلك تحددت أهداف العلم في تفسير الأحداث، والتنبؤ بها، وضبطها.

المقصد الأساسي من البحث العلمي لا يقتصر على وصف الظواهر المحيطة بالإنسان ← أي تسجيل المشكلة دون محاولة فهمها، بل يقوم على تفسير وفهم هذه الظواهر أي المشاكل. حيث يقوم الباحث باختيار مشكلة معينة يتولاها ويقوم بجمع البيانات المتاحة، ثم يفترض الفروض المتصورة لها، حتى يستطيع أن يخلص إلى نتائج معينة تتوافق مع الظاهرة محل البحث، بغرض الكشف عن حقيقة هذه المشكلة.

بعد وصول الباحث إلى فهم واسع للظاهرة محل البحث، يستخلص عدة مبادئ أسفر عنها البحث لتطبيقها على ظواهر أخرى مماثلة، وهو ما يعرف بالتنبؤ، أي تعميم النتائج التي أدركها الباحث وتوصل إليها في خلاصة بحثه على كافة الظواهر والمشاكل المتشابهة التي قد تظهر في المستقبل. فعن طريق التنبؤ يمكن للباحث أن يصيغ نظرية عامة تطبق على الوقائع الحالية وسائر الحالات المماثلة المستقبلية. وكلما كانت درجة تشابه المشاكل والظواهر كبيرة، كلما أدى ذلك إلى صدق التنبؤ وسلامة نتائج البحث وصدقيتها.

كما أن الباحث لا يقف عند حد تفسير الظاهرة أو التنبؤ بها، بل يتعدى ذلك إلى مرحلة التحكم في المشكلة، حيث يستطيع أن يتحكم في المشكلة، ويضبطها ويسيطر عليها، عن طريق التحكم في العوامل والأسباب الأساسية التي أدت إليها، ووضع الحلول الملائمة لها.

ثانياً: مفهوم البحث العلمي القانوني:

١- مفهوم البحث:

البحث في اللغة العربية ← اسم يستخدم بمعنى بذل المجهود في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به، **والبحث**: ثمره هذا الجهد ونتيجته، **والبحث** مفرد وجمعها بحوث وأبحاث، **وبحث الأرض**: حفرها وطلب شيئاً فيها، **وبحث عن الشيء**: طلبه وفتش عنه أو سأل عنه واستقصى، **وبحث في الأمر**: اجتهد فيه وتعرف حقيقته، فهو باحثٌ وباحثٌ وباحثةٌ. وباحثه في الشيء: بحث معه فيه، وتباحثا: تبادل الحديث. والبَّحَاثَةُ التراب الذي يبحث فيه عن الشيء.

يمكن تعريف البحث بأنه: "الجهد المبذول في التحري أو التفتيش أو التنقيب أو التحقق من أمر معين بقصد التوصل إلى حقيقته وجوهره".

٢- تعريف البحث العلمي وغايته وأهميته:

أ- تعريف البحث العلمي ← "إعمال الذهن في التحري والتقصي والتفتيش عن مسألة معينة، بطريقة منظمة لجمع المعلومات، بغية التعرف على حقيقتها والوقوف على المبادئ والنظريات والقوانين التي تحكمها، وذلك للاستفادة منها".

وقد تعددت التعريفات التي تعرضت لتحديد "**البحث العلمي**"، فقد عرفه البعض بأنه: "العمل العقلي الدقيق الذي يؤدي إلى اكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة"، كما عرفه البعض الآخر بأنه: "المحاولة الدقيقة التي تؤدي إلى حلول أو علاج المشكلات التي تؤرق الإنسانية وتحيرها"، أو هو: "الوسيلة التي تؤدي إلى التوصل لحل مشكلة محددة، بالتقصي الشامل والدقيق لجميع الظواهر والبيانات التي يمكن التحقق منها".

يتضح من التعريفات السابقة للبحث العلمي أنها تدور حول أنه: "إعمال للعقل والفكر، في التحري والتفتيش عن مسألة أو أمر معين، بقصد التوصل إلى حقيقة وجوهر هذه المسألة، بناء على أسس علمية سليمة". **وبذلك يمكن تعريف البحث العلمي بأنه عبارة عن**: "اتباع الأصول المنهجية والمنطقية في البحث في مسألة معينة، بهدف الوصول إلى حقيقتها وجوهرها".

ب- الغاية الأساسية من البحث العلمي ← الكشف عن الحقائق بهدف الاستفادة منها، وتطوير الواقع. كما أنه ينمي روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث، ويرفع قدراته على ربط الأشياء ببعضها، وتنمية روح الابتكار والإبداع لديه، كما أن البحث العلمي يساعد الباحث على ممارسة بعض الحقوق والحريات الدستورية، كحق التعبير عن الرأي وحق الحصول على المعلومات والبيانات. كما أن البحث العلمي يهدف إلى إفادة المجتمع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

ج- أهمية البحث العلمي تكمن في كونه يمثل الركيزة الأساسية لنهضة الأمم وتقدم الشعوب ومن ثم يُعد مقوماً أساسياً من مقومات الحضارة والتقدم، فجميع الأنشطة الإنسانية على اختلافها وتنوعها تتركز على البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، كما أن تطورها مرهون أيضاً بتطور البحث العلمي في مختلف الميادين. كما تتضح أهمية البحث العلمي في كونه يساهم في زيادة نفوذ الدول وفرض هيمنتها على الصعيد الدولي- كأثر لنهضة هذه الدول وتقدمها- الأمر الذي يمكنها من المحافظة على حقوقها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية في ضوء تعارض المصالح والحقوق الذي تتسم به العلاقات الدولية.

٣-تعريف البحث العلمي القانوني:

انطلاقاً من حقيقة أن البحث القانوني يعد نوعاً أو فرعاً من البحث العلمي، فإنه يمكن القول بأن البحث العلمي القانوني هو: "إعمال الذهن في التحري والتقصي أو التفتيش عن مسألة قانونية معينة بطريقة منظمة لجمع المعلومات، بغية التعرف على حقيقتها وألوقوف على المبادئ والنظريات والقوانين التي تحكمها، وذلك للاستفادة منها".

ومؤدى ذلك أن البحث العلمي القانوني يقوم على عدة مقومات رئيسية، تتمثل في:

- البحث القانوني هو بذل مجهود ذهني فهو يعتمد على إعمال الفكر والعقل، إذ أن الباحث القانوني يتأمل في الظاهرة الاجتماعية أو القانونية محل البحث لمعرفة أسبابها ومحاولة تفسيرها لإيجاد حل لها.
- البحث القانوني هو طريقة منظمة للتفكير وإعمال العقل فهو يتبع أساليب وطرق محددة في البحث، تتمثل في إتباع المنهج العلمي في البحث.
- البحث القانوني يهدف إلى تحقيق العدالة إذ أن الهدف الذي يسعى إليه أي باحث هو إدراك العدالة، والتي تتحقق عند وصوله إلى قواعد عامة مجردة مناسبة الحكم المشكلة محل البحث.

المبحث الثاني :- أهمية البحث العلمي القانوني

- إذا كان الهدف الأساسي وغاية البحث القانوني هو الوصول إلى العدالة، فإن دراسة قواعده من الأهمية بمكان حيث أنها تفيد جميع العاملين في مجال القانون.
- بالنسبة لطالب القانون في المرحلة الجامعية الأولى (مرحلة الليسانس)، يتسنى له من خلال هذه الدراسة فهم وإدراك المؤلفات المتعددة التي يدرسها، من خلال معرفته بالقواعد التي تم اتباعها عند تأليف هذه المؤلفات وكيفية اختيار موضوعاتها وتقسيماتها العلمية المتعارف عليها في مجال القانون.
- بالنسبة للباحثين في علم القانون تفضي المعرفة بهذه الأصول إلى سهولة إعداد بحث قانوني متميز، سواء كان في شكل بحث أو مقال أو رسالة أو أية أطروحة أخرى.
- كما تفيد دراسة أسس وقواعد البحث القانوني المحامين والقضاة حيث أن المحامي إذا اتبع هذه الأسس عند إعداد لمذكرات دفاعه أو لعرائض الدعوى سيتمكن من كتابتها بلغة قانونية سليمة، وبأسلوب رصين متقن، ويؤيد وجهة نظره بأسس منضبطة ومنطقية. كما أن القاضي إذا اتبع هذه الأسس، سيتمكن من فهم وقائع الدعوى المنظورة أمامه، وتحليل أدلة الخصوم، وفحص مستندات الدعوى، حتى يصل في النهاية إلى تطبيق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على وقائع الدعوى، ويصل في النهاية إلى تحقيق العدل وإقامة الحق.

المبحث الثالث :- أنواع البحث العلمي القانوني

- تنقسم البحوث العلمية القانونية إلى نوعين أساسيين: البحوث الموجهة، والبحوث غير الموجهة. ويقصد بالبحوث الموجهة، تلك البحوث التي يتم إعدادها تحت إشراف أحد الأساتذة، وهي تشمل: البحث التدريبي، وبحث الماجستير، وبحث الدكتوراه. أما البحوث غير الموجهة، ويطلق عليها أيضاً البحوث الحرة، فيقصد بها: البحوث والمقالات والكتب الدراسية.

أولاً: البحوث الموجهة:

١-البحث التدريبي:

📌 بحث قصير، يقوم به الطالب أثناء دراسته الجامعية، سواء في مرحلة الليسانس أو مرحلة الدراسات العليا. وهذا النوع من البحوث لا يقصد منه عادة تقصي الطالب لظاهرة قانونية معينة والتعمق في دراستها وتحليلها للوصول إلى نتائج بشأنها، وإنما هي عادة بحوث سطحية غير متعمقة، **الهدف الأساسي منها هو تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث العلمية القانونية**، عن طريق كيفية اختيار الموضوع، وتحديد عنوان البحث، وتقسيم خطة البحث، وكيفية البحث عن المراجع في المكتبات وفي الشبكة الدولية للمعلومات، وطريقة توثيق المعلومات. ولذلك عاد ما ينتهي الباحث منه في وقت قصير وفي صفحات محدودة، كما أن المشرف لا ينتظر من الباحث في هذا الصدد أن ينجز بحثاً مثالياً مبتكراً. **وتتمثل القيمة العلمية للبحث التدريبي في:** قدرة الطالب على اتباع القواعد والإجراءات والخطوات المطلوبة في البحث العلمي. **ومن الجدير بالذكر**، أن هذه البحوث ليست منعقدة القيمة تماماً، فمن هذه البحوث ما قد يحتوي على معلومات أو نتائج جيدة، وذلك بفضل جدية الباحث ونشاطه وتوجيه المشرف.

٢-بحث الماجستير:

📌 الماجستير درجة علمية تعلو مباشرة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس)، وتسبق مباشرة درجة الدكتوراه. وبحث الماجستير يُسمى "رسالة"، يقوم الباحث بإعدادها لنيل درجة الماجستير. **بحث الماجستير هو طرح لمسألة قانونية في شكل رسالة**، يحاول فيها الباحث-بأي من أساليب البحث القانونية - معالجتها معالجة مستوفية العناصر التي يمكن أن تتضمنها، ويجب أن يتوافر في بحثه الابتكار والإبداع والتعمق العلمي، محاولاً استخلاص النتائج والحلول الجديدة التي يمكن أن يصل إليها. وبذلك يُعد بحث الماجستير بحث علمي دقيق، يتعين على الباحث أن يراعي فيه أساليب البحث العلمي القانوني ومناهجه، كما عليه أن يختار موضوعاً متميزاً ودقيقاً، بحيث يثير فكرة جديدة يقدم من خلال دراستها الجديد والمزيد من الحلول المختلفة. ومن هنا فإنه يستلزم من الباحث جهداً كبيراً. ولا يشترط حجم معين لرسالة الماجستير إلا أنه يفضل أن تكون في حجم موجز، وغالباً ما يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ صفحة، ومع ذلك فإن حجم الرسالة يتحدد حسب طبيعة موضوعها. **يخضع الباحث في رسالة الماجستير لإشراف أستاذ متخصص طوال مدة البحث وحتى إخراجها في الصورة النهائية**، حيث يوجهه في بحثه من بدايته إلى نهايته، وهو الذي يقرر صلاحية البحث للمناقشة من لجنة تتشكل لهذا الغرض، يحددها القسم العلمي بناءً على اقتراح المشرف، من ثلاثة أساتذة متخصصين من بينهم المشرف.

📌 وتختلف شروط قيد الطالب للحصول على درجة الماجستير في القانون من كلية إلى أخرى .

٣-بحث الدكتوراه:

📌 درجة الدكتوراه هي أعلى الدرجات العلمية، وبداية الدرجات العلمية للمتخصص، فهي مرحلة فاصلة بين العموم في البحث والتخصص فيه، وهي تعلو مباشرة درجة الماجستير. والشخص الذي يحصل على درجة الدكتوراه في فرع معين من فروع القانون، يستطيع بعدها أن يتخصص فيه حتى يصل في تخصصه إلى أعلى الدرجات العلمية وهي درجة (أستاذ). **رسالة الدكتوراه هي بحث معمق للباحث مبني على أصول وأسس ومبادئ علمية**. وهي تتمثل في طرح مسألة جديدة من الناحية المعرفية، أو تأصيل لجزئيات في القانون، أو تطوير لبحث أو رسالة ماجستير سبق أن قام بها الطالب نفسه أو شخص آخر. وهي تقوم على البحث والإبداع والإضافة، كما يجب أن تتضمن التحديد الجيد لموضوع البحث . **يخضع الباحث في رسالة الدكتوراه لإشراف أستاذ متخصص طوال مدة إعدادها للرسالة**، وهو الذي يقرر صلاحية الرسالة للمناقشة من خلال لجنة من ثلاثة من الأساتذة على أن يكون المشرف من بينهم، وهذه اللجنة يحددها القسم العلمي بناءً على اقتراح المشرف.

بحصول الباحث على درجة الدكتوراه يصبح قادراً على إنتاج بحوث متخصصة في فرع معين من فروع القانون، دون حاجة إلى مساعدة مشرف. وهذا هو الفرق بين درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير، لأن الهدف الأساسي من الحصول على درجة الماجستير هو إعداد باحث يصلح للتسجيل لدرجة الدكتوراه، بينما الهدف الأساسي من الحصول على درجة الدكتوراه هو إعداد باحث يستطيع بمفرده إنتاج بحوث متخصصة متعمقة في مجال القانون، دون حاجة إلى مساعدة مشرف.

ثانياً: البحوث غير الموجهة "البحوث الحرة":

١- المؤلفات المتخصصة:

هي البحوث التي يعدها المختصون-دون مشرف- لنشرها في إحدى المجلات العلمية المتخصصة، أو في مؤتمر علمي. وتتسم هذه البحوث بقصرها وعمقها، حيث يختار الباحث نقطة دقيقة لتحليلها، لكي يصل إلى نتائج مبتكرة بشأنها.

هذه البحوث يقوم بها الباحث المتخصص، وعادة ما يكون أحد أعضاء هيئة التدريس في إحدى كليات الحقوق، دون الاعتماد على مشرف.

٢- المقالات:

عرض لمسألة أو فكرة قانونية، يعرض فيها الباحث بإيجاز لمفهوم الفكرة وتنظيمها القانوني، والعوارض التي تواجهها والحلول المناسبة لها، وعلى ذلك يقصد بالمقالات، إسهامات الشراح والمتخصصين المكتوبة في صفحات قليلة أو محدودة، لبيان نقطة أو جزئية معينة، أو للتعبير عن رؤية معينة، بصدد مسألة محددة، أو للتعليق على موقف معين.

مثال ذلك ← تعليقات أساتذة القانون على الأحكام القضائية، أو بيانهم لاتجاهات التشريعات الأجنبية بصدد مسألة معينة.

وفي العادة فإن غرض المقالة ← عرض معلومات سابقة، ولذلك فهي لا تضيف شيئاً إلى المعرفة الإنسانية ولا يلتزم الكاتب بقواعد وإجراءات إعداد البحوث العلمية، وبالتالي فهي لا تعد بحثاً علمياً بمعنى الكلمة، ولذلك تتسم المقالة بالسمة الشخصية في التعبير، وتؤصل شخصية الباحث في آرائه وملاحظاته، دون أن يأتي بشيء جديد. وهذا خلاف البحث العلمي الذي تنتفي فيه السمة الشخصية، ويستهدف فقط توضيح المشكلة العلمية، والحقيقة المطلوبة، بأسلوب يتسم بالموضوعية في سرد المعلومات، وتأصيل المعارف الجديدة.

وتلقى المقالات اهتماماً كبيراً في الفقه الغربي والعربي ← إذ أن معظم الدوريات الغربية-خاصة الفرنسية- تبدأ إصداراتها بعرض المقالات الفقهية في تخصصات القانون المختلفة.

٣- التعليق على أحكام القضاء:

تعد المتابعة الفقهية لأحكام القضاء من قبيل الإثراء العلمي في علم القانون، حيث يتناول الأساتذة باهتمام شديد أحكام القضاء بالتعليق والتوضيح، فيقوم بعرض مبسط لموضوع الحكم، ثم يتناول موضوع الحكم وما انتهى إليه، ثم يتناول تحليل ما انتهى إليه الحكم في ضوء المبادئ والأصول القانونية.

ومن المؤسف أن التعليق على الأحكام من الأمور النادرة في الفقه العربي، إذ يقتصر الأمر لديه بالاستعانة بالأحكام القضائية في المؤلفات العامة والرسائل العلمية والبحوث المتخصصة، بخلاف الحال في الفقه الفرنسي، الذي يعطي اهتماماً غير عادي بالتعليق على الأحكام، حيث لا تخلو دورية من الدوريات من تعليقات الأساتذة على الأحكام.

٤- التقرير:

لا يعد التقرير من البحوث العلمية الحقيقية، نظراً لخلوه من الأصالة والاستقلالية في مادته، حيث ينعدم المجهود الفكري للشخص المعد للتقرير في اختيار موضوع التقرير ودراسته واقتراح الحلول. إذ يقتصر دور كاتبه على تجميع وعرض لمعلومات وبيانات أو وقائع معينة أو مناقشات أعمال مؤتمر علمي، وإيضاح التوصيات، إلا أنه يمكن للكاتب أن يتبع بعض أصول البحث العلمي في إعداد التقرير، بأن يعد مقدمة، ويحدد هدف لإعداد التقرير، ويرتب توصيات المؤتمر أو الندوة العلمية، ويعد خاتمة للتقرير.

الفصل الثاني :- مناهج البحث العلمي القانوني

البحث العلمي في علم القانون هو التفتيش أو التحري أو التنقيب عن حكم مسألة معينة للوصول إلى الحقيقة أو المعرفة القانونية، وهذا البحث أو التفتيش هو بحث يقوم على أسس منهجية وعلمية معينة.

وكلمة "منهج" تعني في كل اللغات الطريقة أو الأسلوب أو التنظيم .

والمنهج هو ← الطريقة التي يتوصل بها الإنسان، بطريقة علمية منطقية متسقة مع الواقع، إلى إدراك حقيقة من الحقائق التي يجهلها، وهو السبيل إلى اكتساب المعرفة اليقينية.

وتتمثل المناهج العلمية للبحث في علم القانون في: المنهج التأصيلي (الاستقرائي)، والمنهج التحليلي (الاستنباطي)، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي.

المبحث الأول :- المنهج التأصيلي (الاستقرائي) (التجريبي)

يعرف الاستقراء أو التأصيل بأنه ← "الوصول إلى الحكم الكلي من خلال حكم الجزء"، أي استقراء حكم الجزئيات للوصول إلى حكم الكليات. ولذلك يطلق على الاستقراء أو التأصيل أنه منهج استدلال تصاعدي من الجزء إلى الكل.

فالمنهج التأصيلي (الإستقرائي) يعتمد على بعض الخطوات العلمية، حيث **تبدأ بالملاحظة**، بمعنى استقراء الأمور الجزئية وتحديدها، **ومن الجدير بالذكر**، أن رصد الظاهرة عن طريق الملاحظة يفترض قابليتها للتتابع والاستمرار، حتى يمكن ملاحظتها ورصد تفصيلاتها وما يترتب عليها من آثار، حيث أن تكرار الظاهرة هو الذي يؤكد ثبوت صحة وضرورة تعميم أحكامها. وفي هذه المرحلة يمكن للباحث أن يقوم بعمل خطة مبدئية لموضوع بحثه، يحاول من خلالها وضع تصور أولي لموضوع البحث وتحديد ما تثيره معطيات الموضوع من افتراضات وتساؤلات. **المرحلة الثانية**: تدوين ما توصل إليه من خلال الاستقراء لأحكام الجزئيات التي عالجها، وما يتعلق بها من فروض وتساؤلات والنتائج المترتبة عليها. **المرحلة الثالثة**: يستخلص النتائج التي توصل إليها، ومن خلال هذه النتائج يتم الوصول إلى حكم كلي للأمور الجزئية، ويجمع هذا الحكم الكلي مجموعة الأحكام الجزئية الفردية. وتمثل هذه المرحلة الغاية الأساسية من المنهج التأصيلي (الإستقرائي)، فهي الهدف من اتباع هذا المنهج، وهي التي أدت إلى وصف المنهج بالمنهج الاستقرائي.

فالمنهج التأصيلي (الإستقرائي) ← هو المنهج الذي يقوم على دراسة الجزئيات، وفهمها وتحليلها، بقصد استخلاص قاعدة عامة تحكم هذه الجزئيات. فهو محاولة تنظير الجزئيات وردها إلى مبدأ عام يحكمها، سواء من حيث طبيعتها أو حكمها القانوني أو من حيث ما يترتب عليها من آثار.

ويعتبر المنهج التأصيلي (الإستقرائي) من أهم المناهج في مجال الدراسات القانونية، ويترتب على اتباعه في البحوث العلمية العديد من المزايا، والتي تتمثل في:

أ- اتباع المنهج التأصيلي أدى إلى الوصول إلى المبادئ العامة والنظريات الكبرى في علم القانون، مثل: نظرية الالتزام، نظرية البطلان، نظرية العقد، نظرية التعسف في استعمال الحق، نظرية الدعوى... إلخ.

ب- اتباع المنهج التأصيلي في مجال البحوث العلمية القانونية، يؤدي إلى العمق والتميز في المعالجة، حيث ينتقل الباحث بموجبه من الجزئيات إلى النظريات العامة.

ج- اتباع المنهج التأصيلي في البحوث العلمية القانونية، يؤدي إلى تحقيق الاتفاق والانسجام بين النظرية العامة أو المبدأ العام محل الدراسة.

د- اتباع المنهج التأصيلي في البحوث العلمية القانونية، يؤدي إلى تقدم وتطور علم القانون، كما يساهم في الربط بين علم المنطق الموضوعي والاستدلال القانوني.

المبحث الثاني :- المنهج التحليلي (الاستنباطي)

يقوم المنهج التحليلي على الاستنباط، والاستنباط: الانتقال من الأحكام الكلية إلى الأحكام الجزئية، أي التوصل إلى معرفة حكم الجزء من خلال حكم الكل. **فالمنهج التحليلي (الاستنباطي)** هو تعميم الكليات على الجزئيات. ولذلك يطلق عليه أنه **منهج استدلائي** تنازلي من الكل (العام) إلى الجزء (الخاص).

ويُعد المنهج التحليلي (الاستنباطي) من أكثر المناهج تطبيقاً في الدراسات القانونية ← بل وكذلك في تطبيق القانون، حيث لا يقتصر استعماله على نطاق الدراسات البحثية النظرية في القانون، بل يمتد لأخذ به كثيراً في مجال تطبيق القانون، إذ يكاد يكون هو المتبع في أغلب حالات البحث عن الحكم العملي للقانون. **فالفقيه** يقوم باستخدام المنهج التحليلي (الاستنباطي) في شرح النصوص القانونية والمقررات الدراسية. **والقاضي** يستخدمه للوصول إلى الحكم القانوني للنزاع المعروض عليه، حيث يستخدم القاضي مقدمات وفروض صحيحة (النصوص القانونية) ثم يطبقها على الوقائع المعروضة عليه (النزاع) بموضوعية وحيدة، من خلال استخلاص حكم الجزء (النزاع) من الكل (النصوص القانونية)، مما يؤدي إلى صحة استدلال القاضي بسبب سلامة الاستنتاج باتباع المنهج التحليلي (الاستنباطي). **كما يستخدم المحامي** الاستنباط القانوني في كتابة مذكرات ما يعهد إليه من قضايا، حيث يستخدمه انطلاقاً من الاستدلال من النصوص القانونية (الكل) على ما يراه من وقائع الدعوى (الجزء)، في محاولة منه لتكوين عقيدة القاضي.

هذا المنهج من شأنه الكشف عن مزايا وعيوب النصوص القانونية، وذلك من خلال تحليلها وتطبيقها على الوقائع المختلفة، ومن ثم فهذا المنهج يعمل على تطوير القانون من خلال ما قد يكشفه الباحث من غموض أو قصور في النصوص القانونية.

ومن الجدير بالذكر، أن المنهج التحليلي بالرغم من اختلافه عن المنهج التأسيلي، إلا أنه لا يتعارض معه ← حيث يمكن استعمال المنهجين في دراسة الموضوع الواحد، فمن خلال المنهج التأسيلي يمكن تكوين القواعد والمبادئ العامة، ومن خلال المنهج التحليلي يتم تطبيق تلك القواعد والمبادئ العامة على ما يتعلق بها من جزئيات.

المبحث الثالث :- المنهج التاريخي

يعتمد المنهج التاريخي على المدخل الزمني التقريري في البحث، والرجوع إلى الماضي باستمرار. **المنهج التاريخي من المناهج الهامة في كل العلوم التجريبية والإنسانية، وتتميز الدراسات الإنسانية عامة والقانونية خاصة باتصالها بالتاريخ، ومن الجدير بالذكر، أن الفضل في لفت الأنظار إلى الاهتمام بالدراسات التاريخية القانونية يرجع إلى المدرسة التاريخية للقانون والتي ظهرت في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر، حيث رأت هذه المدرسة أن القانون وليد التطور الاجتماعي، إذ هو تعبير عن حاجات كل مجتمع في زمن معين وظروف معينة، فالقانون ليس وليد إرادة المشرع فقط حيث تلعب الأعراف والتقاليد دوراً هاماً كمصادر أولية للقانون، والقواعد السائدة في مجتمع معين قد لا تصلح لمجتمع آخر، فالزمن له دور كبير في تطور النظم القانونية، ولا يمكن دراسة وفهم الكثير من النظم القانونية الحالية دون الرجوع إلى أصولها التاريخية.**

يقوم المنهج التاريخي على عدة مراحل ← فمن ناحية أولى يقوم على رصد الوقائع التاريخية كاملة دون تحريف، ومن ناحية ثانية يقوم الباحث بتفسير الوقائع التاريخية، في إطار الواقع، وفي ضوء المعطيات التاريخية والفلسفية والسياسية التي صاحبت حدوث الظاهرة محل الدراسة.

بذلك يمكن القول بأن اتباع المنهج التاريخي لا يعني أنه منهج وصفي .

يقتصر فيه عمل الباحث على وصف الظواهر في الماضي وإبراز خصائصها، وإنما يتعدى ذلك إلى النظر والتحقيق الدقيق، واستخلاص الأسباب التي أدت إلى نشوء الظواهر، بغية الاستفادة منها في دراسة النظم والأوضاع المعاصرة.

المنهج يمتد إلى تحليل وتأصيل المشكلة محل البحث من خلال التعرض لها في العصور السابقة.

⚖️ **ومن الجدير بالذكر** أن المنهج التاريخي يتطلب لصحة استعماله توفر الحقائق والوثائق التي يعتمد عليها الباحث، مع إمكانية تكملة النقص عن طريق استخدام القياس.

⚖️ **يقوم المنهج التاريخي على عدة أسس، تتمثل في:**

⚖️ **أولاً** وصف الظاهرة والنظم محل البحث، واستخلاص الخصائص الأساسية المؤثرة في نشأتها وتكوينها وتطورها.

⚖️ **ثانياً** التركيز على ما حدث في الماضي، من أجل فهم ما يجري في الحاضر، والوصول إلى التنبؤ بما سيؤول إليه الأمر في المستقبل.

⚖️ **ثالثاً** تحقيق وتعليل الظاهرة القانونية، من خلال الكشف عن أسبابها ومعطياتها.

⚖️ **رابعاً** التركيز على أهمية عنصر الزمن في تكوين الأفكار القانونية، والربط بين النظم القانونية المعاصرة وماضيها.

⚖️ **خامساً** ضرورة مراعاة السياق الذي حدثت فيه الظواهر محل الدراسة.

⚖️ **سادساً** قلة اللجوء إلى القياس التاريخي لسد الثغرات في تحليل وتفسير النظم القانونية، فالتشابه واتحاد العلل لا يعني تأكيد وجود الظواهر أو تطابق النظم القانونية في المجتمعات المتماثلة.

⚖️ **المنهج التاريخي لا يخلو من أهمية في نطاق الدراسات القانونية، تتمثل في:**

⚖️ **أولاً** يساعد المنهج التاريخي في البحث العلمي في فهم الكثير من الأمور، لأن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر

⚖️ **ثانياً** يساعد المنهج التاريخي في مجال الدراسات القانونية على حسن فهم النظم القانونية المعاصرة، من خلال البحث في عوامل نشأتها وتطورها وارتباطها بالظروف الأخرى المرتبطة بها.

⚖️ **ثالثاً** يساعد المنهج التاريخي في مجال الدراسات القانونية على الوصول إلى الأصول التاريخية للنظريات القانونية المعاصرة، حيث يبرز هذا المنهج أثر العوامل التاريخية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في تكوين النظم القانونية وتطورها.

⚖️ **رابعاً** يساعد المنهج التاريخي بجانب المنهج التأصيلي على فهم مشكلة تغيير القانون وثباته . ولا يخفى مدى أهمية المنهج التاريخي عند التعرض لموضوع معين، ويكاد لا يخلو بحث أو مؤلف يتعرض لموضوع ما إلا وتعرض لنظرة تأريخية أو للتطور التاريخي للموضوع.

المبحث الرابع :- المنهج المقارن

⚖️ يقصد بالمنهج المقارن في مجال الدراسات القانونية، معالجة موضوع معين، في نظامين قانونيين أو أكثر، بهدف عرض أوجه الشبه والخلاف بينها، للوصول إلى أفضل القواعد التي تحكم الموضوع.

⚖️ ويُعد المنهج المقارن من أهم المناهج التي يتبعها الباحث أثناء إعداد البحث القانوني، حيث يقوم الباحث من خلاله بتناول ظاهرة قانونية معينة، ويحدد القواعد القانونية التي تحكمها، وأسباب وجودها... إلخ، ثم يعقد مقارنة بين قانونه الوطني وبين قانون أو عدة قوانين أخرى أجنبية في شأن الظاهرة، وذلك لبيان ما تتفق أو تختلف فيه هذه التشريعات فيما بينها بشأن المشكلة محل البحث، وبيان مدى إمكانية الاستفادة من تطبيقات الظاهرة فيما بين المجتمعات والقوانين محل المقارنة.

⚖️ **يقوم المنهج المقارن على صورتين:**

⚖️ **الصورة الأولى: المقارنة الرأسية** وتتمثل هذه الطريقة في أن يقوم الباحث بالتعرض لكل جزئية من جزئيات البحث في كافة القوانين محل المقارنة فيما بينها في آن واحد، وهكذا في كل نقطة من نقاط البحث حتى ينتهي من إعدادها.

⚖️ **الصورة الثانية: المقارنة الأفقية** وتتمثل هذه الطريقة في قيام الباحث بمعالجة موضوعاً معيناً بكل ما يتضمنه من تفاصيل في كل نظام قانوني من النظم القانونية محل الدراسة على حده، بحيث يقوم الباحث بدراسة المسألة في نظام قانوني معين، وبعد أن يفرغ من ذلك يقوم بدراسته في النظام القانوني الثاني، وهكذا، ثم يعقد بعد ذلك جزءاً خاصاً بالمقارنة بين هذه القوانين.

🔗 يقوم المنهج المقارن على عدة أسس، تتمثل في:

- 🔗 **أولاً** ← ضرورة تحديد موضوع المقارنة والقوانين التي سيتم المقارنة بينها.
 - 🔗 **ثانياً** ← أن تتوافر المراجع الكافية والوافية للنماذج المختارة للمقارنة، بالإضافة إلى ضرورة إتقان الباحث لأحد اللغات الأجنبية، سواء الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية.
 - 🔗 **ثالثاً** ← ضرورة علم الباحث بماهية القوانين المختارة للمقارنة، سواء من حيث مصادر القانون وترتيبها، واللغة القانونية لهذه القوانين، وبوجه عام الفلسفة القانونية العامة للنظم القانونية محل المقارنة، وكذلك جميع التعديلات التي أدخلت على القوانين محل المقارنة.
 - 🔗 **رابعاً** ← أن يؤخذ في الاعتبار عند الأخذ بالمنهج المقارن في الدراسات القانونية، مجموعة الاختلافات التي توجد بين النظم القانونية محل المقارنة، سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.
- 🔗 **المنهج المقارن لا يخلو من أهمية في نطاق الدراسات القانونية، تتمثل في:**

- 🔗 **أولاً** ← تُعد الدراسات القانونية المقارنة أداة لتطوير النظم القانونية الوطنية.
- 🔗 **ثانياً** ← تُعد الدراسات القانونية المقارنة أداة أيضاً للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين النظم القانونية المختلفة.
- 🔗 **ثالثاً** ← تُعد الدراسات القانونية المقارنة عاملاً من عوامل توحيد القوانين بين الدول المتقاربة جغرافياً أو اقتصادياً أو دينياً، حيث أن الفكر القانوني الحديث يطمح إلى إقامة نظام "القانون العالمي" الذي تصلح قواعده لكل الدول تحت تأثير فكرة "العولمة".

المبحث الخامس :- المنهج الوصفي

- 🔗 يقصد بالمنهج الوصفي رصد ظاهرة أو مشكلة قانونية معينة، بهدف معرفة أسبابها والوصول إلى حلول لها.
- 🔗 **يمكن تعريف المنهج الوصفي في نطاق الدراسات القانونية، بأنه:**
- 🔗 طريقة من طرق التحليل، التي تركز على توافر معلومات دقيقة عن ظاهرة أو موضوع قانوني معين، خلال فترة أو فترات زمنية محددة، حتى يتسنى للباحث الوصول إلى نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية.
- 🔗 المنهج الوصفي يعتمد على عرض النصوص التشريعية، والأحكام القضائية، والآراء الفقهية، المتعلقة بموضوع البحث، قبل تأصيلها أو تحليلها. أي أن المنهج الوصفي لا يكتفي فيه الباحث بمجرد تجميع وعرض المعلومات، بل يجب أن يقوم بتحليل دقيق وكافي لتلك المعلومات حتى يستطيع الوصول إلى نتائج موضوعية. فالمنهج الوصفي منهج ثانوي يستعين به الباحث لمعالجة موضوع بحثه بجوار المنهج الأساسي.

المبحث السادس :- تكامل مناهج البحث العلمي في نطاق الدراسات القانونية

- 🔗 إذ أن مناهج البحث العلمي في حقيقة الأمر مناهج متكاملة، كما أنه من الصعوبة بمكان أن يتبع الباحث منهجاً واحداً في معالجة موضوعات البحث، حيث يتخذ أحدها منهجاً رئيسياً ثم يقوم باستخدام منهج أو مناهج أخرى بجانبه، للوصول إلى معالجة علمية مبتكرة لموضوع بحثه. فالتكامل بين مناهج البحث العلمي أمر لا شك فيه، ويعد أحد مفترضات العمل العلمي المنظم، كما أنه يؤدي إلى الابتكار في البحوث العلمية.
- 🔗 الخلاف بين المنهجين التأصيلي والتحليلي في البحث العلمي لا يعني افتراقهما، وإنما في حقيقة الأمر كثيراً ما يتكامل المنهجان معاً في دراسة موضوع معين، فإذا كان المنهج التأصيلي يهدف إلى تكوين قواعد ونظريات عامة اعتماداً على رصد الأجزاء المتفرقة، فإن المنهج التحليلي يهتم بتحليل هذه القواعد العامة عند تطبيقها على هذه الجزئيات، ولا يخرج البحث القانوني عن ذلك، إذ أنه يحتاج إلى استخدام المنهجين معاً وبدرجات متفاوتة. فالتأصيل يحتاج إلى التحليل عندما يطبق على الجزئيات، ليتأكد من فعاليتها وصلاحيته، كما أن التحليل يحتاج إلى التأصيل في التوصل إلى المقدمة الكلية أو القواعد والأحكام العامة.
- 🔗 **كما يوجد ارتباط وثيق بين المنهج المقارن والمنهجين التأصيلي والتحليلي** ← إذ أن المنهج المقارن لا يكون مفيداً إلا بلجوء الباحث إلى التحديد الموضوعي الدقيق لموضوع المقارن والقوانين والنظم التي سيتم مقارنتها، وهذا بطبيعة الحال لا يتم إلا من خلال استعمال الباحث للمنهج التأصيلي، والأخذ بالمنهج التحليلي أثناء الدراسة المقارنة. **كما يرتبط المنهج المقارن بالمنهج التاريخي**، إذ أن المنهج المقارن يتعلق بنطاق البحث ومده، ومن ثم فإنه يفترض اتباع الباحث لأي من المناهج العلمية الأخرى، فيكون اتباع المنهج المقارن مع المنهج التأصيلي في إعداد أي دراسة قانونية كما يكون اتباع الدراسة المقارنة مع المنهج التحليلي.

الفصل الثالث :- مفترضات البحث العلمي القانوني

يقوم البحث العلمي في نطاق الدراسات القانونية على مفترضين أساسيين

- أولهما < شخصي، يتمثل في الباحث والمشرّف
- ثانيهما < موضوعي، يتمثل في موضوع البحث محل الدراسة من حيث: كيفية اختياره، وإعداد خطة البحث، ودور كل من الباحث والمشرّف في إنجاز البحث.

المبحث الأول :- الباحث

- الباحث < الشخص الذي يبحث عن المعرفة القانونية، فيقوم باختيار موضوع البحث، ويحدد نطاقه والمناهج الواجب اتباعها في دراسته، ووضع الخطة العلمية المناسبة لدراسته، ثم يقوم بفرض الفروض واستخلاص النتائج.
- من الجدير بالملاحظة أن وصف الشخص بأنه: باحث من عدمه، لا يتعلق بالغاية من البحث العلمي، ومدى استهدافه للقيام بدراسة نظرية أم ببحث عملي عن حكم القانون، كما أنه لا يتعلق بكون القائم به يهدف لتحقيق نتيجة من بحثه أم لا، كما أنه لا يتعلق بكونه يعمل في وظيفة معينة أم لا، فالبحث العلمي ملكة وليس وظيفة، فالبحث العلمي في علم القانون "موهبة" يتمتع بها بعض الأشخاص دون البعض الآخر، بصرف النظر عن قدرات الشخص وتفوقه، فالبحث خلق وإبداع وابتكار.

الصفات الواجب توافرها في الباحث:

يجب أن تتوافر في الباحث في علم القانون عدة صفات، تتمثل في الآتي:

١- الموهبة:

- تُعد الموهبة هي مدى القدرة على البحث والتقاط الأفكار والنقد وتفنيد آراء الغير، وهي شرطاً أساسياً في الباحث، هي ملكة يتباين الأفراد في مدى التمتع بها، إذ ليس كل الباحثين سواسية في هذه الموهبة، بل يختلف كل باحث عن الآخر في مدى تمتعه بها، إلا أنه يجب أن يتوافر لديه قدر منها.
- البحث العلمي ليس مجرد الاطلاع وجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث وترتيبها وتنسيقها، بل إنه بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تفسير هذه المادة وإبراز أهميتها وتحليلها وعرضها بمنهجية سليمة، وفهم الحقائق وتفسيرها. فالقدرة على البحث العلمي تشير إلى كفاءة الباحث، وتتضح هذه الكفاءة في تحليلاته وتأصيله لموضوع البحث، وعمق المناقشة وسلامة الاستنتاجات.

٢- الرغبة في البحث:

- ينبغي أن يكون الباحث في علم القانون ذو رغبة في التحصيل والبحث العلمي، وحريص على الإضافة والتجديد والابتكار في مجال القانون. وينبغي أن تكون الرغبة صادقة، تستند إلى حب المعرفة واكتشاف المجهول، والتقصي عن الحقيقة وإدراك العدالة. كما يجب أن تكون هذه الرغبة مستمرة طوال فترة البحث، منذ الابتداء فيه وحتى الانتهاء منه.
- من الجدير بالذكر، أن الرغبة في البحث يجب أن تكون نابعة من إيمان الباحث بقيمة البحث العلمي وأهمية موضوع الدراسة، ومدى إمكانية مساهمة البحث في تطوير الوضع القائم والمساهمة في حل المشكلات القانونية.

٣- الصبر والجلد:

- إن عملية البحث شاقة ومجهدّة ذهنياً، بل وجسدياً، ولذلك على الباحث أن يتحلّى بالصبر والجلد وسعة الصدر حتى يصل إلى النتائج المرجوة من وراء بحثه. فهناك بعض الموضوعات القيمة، ضاعت فائدتها المرجوة، من جراء استعجال الباحث ونفاد صبره. فالبحث العلمي لا يتفق مع الاستعجال، فالتأني من لوازم البحث العلمي، فالتأني هو روح العمل العلمي وسر الإبداع فيه، حيث يدفع الباحث إلى بذل الجهد والوقت والمال، حتى يقدم عملاً علمياً متميزاً.

٤-الموضوعية:

📌 **يقصد بالموضوعية** ← عدم انحياز الباحث في بحثه لأي فكر أو سياسة أو معتقد، فيجب أن يكون دافع الباحث في بحثه هو معرفة الحقيقة القانونية، وأن يتحلى بالحياد في الحكم على الأمور، فلا تغلبه عاطفة أو يتأثر بالمشاعر الشخصية، بل عليه أن يتناول الموضوع بذهن متجرد وبفكر خالص. ومن ثم يتعين على الباحث في بحثه، أن يتجرد من الأفكار المسبقة، والانحياز لأي توجه ديني أو سياسي أو فكري عند تناوله لفروض ومعطيات البحث واستخلاصه للنتائج والتوصيات العلمية المتعلقة بموضوع بحثه. **ومن الجدير بالذكر، أن الموضوعية تعد من أهم المؤثرات في قيمة البحث العلمي.**

٥-السعة المعرفية:

📌 أهم ما يميز الباحث عن غيره هو: "سعة اطلاعه العلمي على المراجع، وإلمامه بمناهج وأساليب وأدوات البحث العلمي". فيجب على الباحث الإلمام جيداً بموضوع البحث، عن طريق اطلاعه على ما يتعلق به من مراجع عامة ومؤلفات متخصصة وبحوث ومقالات وأحكام قضائية، يحدد على أساسها موضوع البحث وما يتعلق به من فروض وتساؤلات، حتى يمكنه استخلاص النتائج. كما يجب أن يكون ملماً بالثقافة العامة لموضوع البحث، حتى يتمكن من التعرض لكافة جوانب البحث على أكمل وجه. وبالإضافة لما تقدم، يجب أن يكون ملماً بصور البحث ومناهجه، وإجادة اللغات الأجنبية حتى يتمكن من إجراء المقارنات اللازمة.

٦-القدرة على الإقناع:

📌 يتمثل الإقناع العلمي في قيام الباحث بعرض الأوجه والفروض المختلفة للمسألة محل البحث، منطلقاً من المقدمات الواقعية والمنطقية لها، ثم استخلاصه ما يترتب على تلك الفروض من نتائج، وتدليله على ما انتهى إليه بالحجة والبرهان ملتزماً بالموضوعية، على أن يتوخى في استخلاص تلك النتائج اتفاقاً مع العقل والمنطق والأصول القانونية.

📌 كما يجب على الباحث أن يبرز في بحثه مهاراته في القدرة على توصيل المعلومات بشكل مرتب ومنظم، يساعد على سهولة توصيل المعلومة والإقناع بها. فقد يمتلك الباحث المعلومات ويفتقد القدرة على توصيل المعلومات والإقناع بها، فيكون ذلك سبباً لهجرها ونفور القراء منها.

٧-التوضع العلمي:

📌 إن التوضع العلمي من شيم العلماء، ولذلك يجب على الباحث أن يبتعد عن التباهي أو الإفراط في الثقة بالنفس، والزهو بالقدرات والمواهب. ويجب على الباحث أيضاً أن يكون مؤمناً بأن صحة النظريات والآراء تعد أمراً نسبياً قابلاً للتغيير باختلاف المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المجتمع.

📌 **من الجدير بالذكر** ← أن ضرورة تحلي الباحث بروح التواضع العلمي لا تتعارض مع جرأته والحق في الدفاع عن آرائه، فجرأة الباحث في الإدلاء بآرائه المصحوبة باحترام آراء الآخرين تعد من الأمور التي تؤخذ في الاعتبار عند تقدير قيمة البحث العلمي.

٨-التمكن من الصياغة واللغة:

📌 يجب أن يكون الباحث متمرساً في الكتابة بأسلوب صحيح، دقيقاً فيما يعبر عنه، حيث يجب أن تكون كتابته اللغوية سليمة، ورصينة، وخالية من الأخطاء النحوية والإملائية، وأن تكون الكتابة باللغة الفصحى، وأن يبتعد عن الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية، أو الألفاظ التي تفسد اللهجة.

٩-الأمانة العلمية:

📌 يقصد بالأمانة العلمية اتسام الباحث بالتدقيق في فهم أفكار الآخرين وآرائهم، وإسناده هذه الأفكار والآراء لأصحابها، وعدم قيامه بحملها على غير معناها لخدمة أفكاره ومعتقداته الشخصية.

📌 تعتبر الأمانة العلمية من أهم السمات التي يجب توافرها في الباحث، وهي الركن الأساسي في البحث العلمي، حيث تؤدي إلى الدقة في فهم آراء الغير، وحسن عرضها، مع الالتزام بعدم تحريف المعلومة أو تخريجها على نحو يخالف مقصود صاحبها.

⚖️ **من أهم مظاهر الأمانة العلمية** ← أن يقوم الباحث بالإشارة إلى مصدر المعلومات التي اقتبسها من الغير، مهما كانت هذه المعلومات، صغيرة أم كبيرة، أساسية أم شكلية، مؤثرة في البحث أو غير مؤثرة.

⚖️ لا يتعارض مع الأمانة العلمية قيام الباحث باقتباس بعض المعلومات من الغير، وهذه الأمانة العلمية لا تنال من شخصية الباحث، بل العكس تعطي للبحث قيمة علمية، لأن رجوع الباحث إلى الكثير من المراجع يعطي للقارئ ثقة في البحث، أما الاقتباس الذي يتعارض مع الأمانة العلمية، فهو قيام الباحث بالنقل حرفياً أو بالمعنى من الغير دون إشارة له، إذ يعد ذلك من قبيل "السرقعة العلمية" ويعتبر أيضاً من قبيل المساس الأدبي والجنائي بحق المؤلف. وكذلك من صور عدم الأمانة العلمية، نقل آراء الغير بصورة مشوهة أو مبتسرة - عمداً - بغية الوصول إلى نقدها ودون وجه حق.

⚖️ تشكل الأمانة العلمية عاملاً هاماً وأساسياً في تقدير قيمة البحث العلمي، فالبحث العلمي لا يكون قيماً ومتميزاً متى ثبت تحريف الباحث لأفكار الآخرين وآرائهم، أو سرقة الباحث لهذه الأفكار والآراء.

المبحث الثاني :- المشرف

⚖️ **المشرف** ← الشخص الذي يتابع الباحث ويقوم بتوجيهه نحو إخراج البحث في أفضل صورة علمية ممكنة، وإرشاده إلى كيفية استغلال قدراته ومواهبه وملكاته العلمية أثناء قيامه بإعداد بحثه. ومن هنا يتضح الدور العام والأساسي للمشرف في البحث العلمي، حيث يبدأ دوره من الخطوات الأولى التي يشرع فيها الباحث في بحثه، ويستمر إلى أن ينتهي الباحث من إعداد بحثه.

⚖️ **البحوث التي يعتمد فيها الباحث على مشرف هي** ← البحوث الموجهة، وتشمل: البحوث التدريبية، بحوث الماجستير، وبحوث الدكتوراه. والبحوث التدريبية التي يقوم بها الطلاب أثناء مرحلة الليسانس أو مرحلة دبلومات الدراسات العليا، يجوز أن يعهد بالإشراف عليها إلى أي عضو من أعضاء هيئة التدريس، سواء كان مدرساً أو أستاذاً مساعداً أو أستاذاً. أما بحوث الماجستير والدكتوراه، فإن الإشراف عليهما مقصور على الأساتذة والأساتذة المساعدين، ويجوز للمدرسين الاشتراك في الإشراف طبقاً للمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات.

الصفات الواجب توافرها في المشرف:

يقتصر الأمر لكي يتسنى للعملية البحثية أن تؤتي ثمارها المرجوة منها، أن يتحلى المشرف على البحث بمجموعة من الصفات، تتمثل في الآتي:

١- أن يكون على صلة علمية بموضوع البحث:

⚖️ من الأمور البديهية وجوب أن يكون المشرف على البحث على صلة علمية بموضوع البحث، أي أن يكون متخصصاً. ومما لا شك فيه، أن توافر هذه الصفة في المشرف تكفل سلامة البحث من الناحية العلمية، وتأمينه من الشطط والانحراف العلمي.

٢- أن يكون متعاوناً مع الباحث:

⚖️ يتعين على المشرف أن يكون متعاوناً مع الباحث طوال فترة إشرافه على البحث، فيجب عليه أن يرشده ويسدي له الرأي دائماً ويذل له الصعاب التي قد تواجهه في إعداد البحث، حيث أن المشرف والباحث يمثلان - في هذا الصدد - فريق عمل واحد طوال فترة إعداد البحث. كما يلتزم المشرف ألا ييخل على الباحث بما يراه وجه الصواب، وألا يضمن على الباحث بالمعلومات الكافية أو بالنصح طوال فترة الإشراف على البحث. إذ أن تقاعس المشرف عن أداء هذا الدور، يتعارض تماماً مع الحكمة من وجود مشرف يتابع سير الباحث في بحثه.

٣- أن يكون صبوراً وخلقاً:

⚖️ يتعين على المشرف أن يتحلى بالصبر والخلق القويم مع الباحث، وهو ما يقتضي منه ألا يظهر ضجراً للباحث، وألا يتعمد السخرية منه والتقليل من شأنه وقدره ومن آرائه وأفكاره. وتحلي المشرف بصفتي الصبر والخلق القويم ينعكس أثره على الباحث، حيث يشرع في بحثه بنوع من الراحة والاستقرار النفسي وعدم التوتر، كما ينعكس أثره أيضاً على البحث حيث يكون دقيقاً تظهر فيه شخصية الباحث وآرائه.

٤- أن يكون محايداً وموضوعياً:

يجب على المشرف أن يكون محايداً، أي أن يكون ملتزماً بعدم إجبار الباحث على تبني أفكار أو نظريات تتفق وآرائه أو ميوله الشخصية. فمثل كانت توجيهات وملاحظات المشرف على قدر كبير من الأهمية، حيث تبنى على الخبرة والفهم والدراية العميقة، وعلى الباحث الامتثال لها والأخذ بها .

كما يجب على المشرف أن يكون موضوعياً ← وأن يتخلص من سيطرة فلسفاته واتجاهاته الشخصية، عند تقييمه لآراء الباحث، وأن يتقبل نقد الباحث لآرائه وأفكاره ونظرياته، وهو ما يؤدي إلى ارتقاء البحث العلمي.

ه- أن يكون أميناً على البحث:

يجب أن يكون المشرف أميناً على عمل الباحث، ملتزماً بالمحافظة عليه، وحريصاً على ألا تمتد يد لسرقة أفكار الباحث وآرائه، سواء كان ذلك من قبله أو قبل غيره من المحيطين به. وهذا من شأنه حماية البحث العلمي من الانهيار.

المبحث الثالث: - موضوع البحث

أولاً: اختيار موضوع البحث:

يقصد بموضوع البحث ← المسألة أو المشكلة التي يتصدى البحث لمعالجتها، ويتناولها بالدراسة والتحليل.

اختيار موضوع البحث- في حقيقة الأمر- من الموضوعات الهامة التي تصادف الباحث في بداية حياته العلمية، بل هو من أصعب مراحل إعداد البحث العلمي. وبقدر ما يكون هذا الاختيار سليماً من البداية، كلما سهل على الباحث إنجاز موضوع البحث، فالاختيار الموفق لموضوع البحث هو بمثابة اجتياز الباحث للمرحلة الأصعب في البحث. **ومن الجدير بالذكر**، أن اختيار موضوع البحث يتوقف عليه: نوع الدراسة، وطبيعة المنهج، وخطة البحث، والمراجع التي يجب الرجوع إليها .

اختيار موضوع البحث يقع على عاتق الباحث، إذ أن هذا الموضوع يكون في معظم الحالات هو الفكرة التي أشعلت روح البحث العلمي لدى الباحث، وقد يكون موضوعاً سبق طرحه من آخرين إلا أنه ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، وقد يكون مشكلة مستحدثة استوجبت البحث من خلال دراسة علمية جادة. وقد يبدو للباحث- للوهلة الأولى- عندما يشرع في اختيار موضوعه بحثه أن هذه المهمة يستحيل تحقيقها، ظناً منه أن كل موضوعات القانون قتلت بحثاً، إلا أن هذه النظرة سطحية، فالحقيقة على غير ذلك .

إذا كان اختيار موضوع البحث هو مسؤولية الباحث، إلا أنه بحاجة إلى إرشاد المشرف وتوجيهه، باعتباره الطرف الذي يتعين عليه ويفترض فيه القدرة على تحديد مدى صلاحية الموضوع للبحث العلمي ومن ثم فإن مسؤولية اختيار موضوع البحث، **تعد مسؤولية مشتركة بين الباحث والمشرف**.

رأي الدكتور ← نحن لا نحبذ اختيار الموضوع من قبل المشرف، لما قد يسببه من صعوبة للباحث، فقد يكون الموضوع معقداً بالنسبة لقدرات الباحث وإمكانياته العلمية، أو قد لا يتفق مع استعداداته وميوله. إلا أنه- من ناحية أخرى- لا تثريب على المشرف إن اختار موضوعاً للباحث فيه من الأهمية والجدة في مجال البحث العلمي، مما يفيد في مستقبل الباحث، شريطة أن يكون هذا الاختيار موافقاً لميول الباحث ورغباته وإمكانياته العلمية.

ثانياً: ضوابط اختيار موضوع البحث:

ويشترط في موضوع البحث أن تتوفر فيه عدة ضوابط ومعايير يجب توافرها عند اختيار موضوع البحث، تتمثل فيما يلي:

١- معرفة طعوبة موضوع البحث:

من المفترضات الهامة التي يجب أن ينتبه إليها الباحث عند اختيار موضوع بحثه، مدى الصعوبات التي تواجهه في إجراء بحثه، فقد تحيط بالمشكلة مجموعة من الصعوبات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية. كما أن ندرة المراجع قد تمثل صعوبة تجعل الموضوع غير صالحاً للبحث، إذ لا جدوى من اختيار موضوع تندر مراجعه خاصة وأن المصادر والمراجع تعد عاملاً هاماً في تقييم العمل العلمي، كما أنه في هذا الفرض لن يتمكن الباحث من التوسع في الموضوع ودراسة جوانبه المختلفة دراسة معمقة. كما أن الموضوع الذي لا تتوافر مصادره ومراجعته إلا بأحد اللغات الأجنبية، يعد موضوعاً غير صالحاً بالنسبة للباحث الذي ليس لديه دراية بهذه اللغة.

٢- أهمية موضوع البحث:

لكي يكون موضوع البحث ذو أهمية، يجب أن يتوافر له بعدين أساسيين: بُعد عملي وبُعد نظري، فإذا اجتمع لموضوع البحث هذين البعدين، كان ذلك دليلاً على أهمية موضوع البحث. والبعد العملي يتمثل في أن يكون له فائدة اجتماعية ويقوم على خدمة أهداف محددة، أما البعد النظري فيتمثل في قيمة البحث الفقهية وفائدته العلمية.

٣- اتفاق موضوع البحث ورغبات الباحث وإمكاناته:

يجب أن يصادف موضوع البحث نوعاً من الارتياح والقبول في نفس الباحث، وتعلق شخصي منه بالبحث فيه ودراسته. ولاشك أن هذا الميل الشخصي للباحث نحو موضوع بحثه يجعله يبدع فيه ويبرز شخصيته العلمية في ثنايا البحث، ويدفعه إلى الإصرار والمثابرة على مراحل بحثه، ومحاولة التغلب على كافة الصعوبات التي قد تواجهه، وإنهاء بحثه في النهاية على الوجه الأفضل. كما يجب أن يكون الموضوع ملائماً لإمكانات الباحث العلمية والبحثية، فإذا كان البحث دراسة مقارنة بالتشريعات الأجنبية يجب أن يكون الباحث لديه إمكانية اتقان اللغة الأجنبية، وأن يكون في مقدرة الحصول على المراجع والقوانين الأجنبية حتى ولو تطلب الأمر السفر إلى الخارج في حالة عدم توافر هذه المراجع في المكتبات داخل دولته، كما أن البحوث المقارنة بالفقه الإسلامي تحتاج أيضاً إلى إمكانات خاصة في الرجوع إلى أصول وأمّهات الكتب الشرعية وإلى معرفة كيفية استنباط المعلومات منها.

٤- تحديد موضوع البحث:

يجب أن يكون موضوع البحث محدداً بدقة، إذ من شأن هذا التحديد أن يكون الباحث عالماً بحدود موضوعه، وبناءً عليه يحدد جزئيات البحث حتى يركز جهده فيها بجمع المراجع والمعلومات والبيانات التي يمكن بها توثيق البحث، وترك ما لا يتصل بالموضوع والابتعاد عن الجوانب البعيدة عن البحث والدراسة، مما يوفر جهده وماله. وتقتضي فكرة تحديد الموضوع أيضاً أن يكون موضوع البحث متعلقاً بمشكلة ليست بالغة الاتساع أو بالغة الضيق، **فاتساع المشكلة** من شأنه تشتيت جهد الباحث وإجهاده وتبديد طاقته وعرقلة عن دراسته دراسة مستفيضة ويبعده عن الدقة في التحليل، **كما أن ضيقها** من شأنه دفع الباحث إلى عدم مواصلة البحث وإخراج بحث محدود القيمة.

٥- جدة وابتكار موضوع البحث:

يعتبر الابتكار من أهم الشروط الواجب توافرها في البحث العلمي، ويقصد به أن يكون البحث دالاً على التفكير الإبداعي للباحث. فيتعين على الباحث أن يختار موضوعاً جديداً وأصيلاً، ولم يتطرق إليه الباحثين من قبل وهو ما يحسب للباحث الذي يتناول مثل هذا الموضوع، أو لم يُستهلك من قبل الغير شريطة أن يضيف إليه الباحث جديداً برؤية مختلفة عن سبقوه متوخياً زوايا وأوجه للبحث بعيدة عن البحوث السابقة، فيضيف جديداً ويقدم المزيد من الطرح الذي لم يأت به غيره كأحكام المحاكم الأجنبية أو آراء الشراح الأجانب أو الانتهاء إلى نتائج لم يخلص إليها من سبقوه، فيجب أن يتسم موضوع البحث بالحيوية والخصوبة وإمكان تقديم إبداع علمي فيه. أما موضوعات البحوث التي قتلت بحثاً فلم تعد ثمة فائدة من بحثها، ويُعد البحث فيها نوع من العبث وتضييع للوقت، إذ سيجد الباحث نفسه في مأزق، حيث سيكون ناقلاً لآراء الآخرين ولن يجد أي مجال للاجتهاد الشخصي.

ثالثاً: عنوان البحث:

يعد عنوان البحث هو خطوة مكملة لخطوة اختيار موضوع البحث ← إذ أن موضوع البحث يظهر من خلال عنوانه فالعنوان هو الدليل الخارجي على جوهر الموضوع، ولذلك يجب أن يكون معبراً تعبيراً صادقاً عن جوهر الموضوع. ويلعب المشرف دوراً كبيراً في اختيار عنوان البحث ومساعدة الباحث في هذا الأمر.

عنوان البحث هو ← مجموعة الكلمات التي يفهم عند قراءتها موضوع البحث، فهو الالفة التي ترشد القارئ إلى موضوع البحث.

يجب على الباحث عند اختياره عنواناً لبحثه، أن يتذكر أن البحث يقرأ من عدد من الأشخاص المعنيين به، وقد يكونون محدوديّن، بخلاف عنوان البحث الذي سيقراً من قبل الآلاف من الأشخاص، ولذلك يجب عليه الحرص في انتقاء الكلمات التي يتكون منها عنوان البحث وترتيبها بحيث يجذب القارئ. فالعنوان الجيد يتكون من أقل الكلمات ويكون كافياً لوصف محتويات البحث.

ويجب أن يتسم عنوان البحث بمجموعة من الخصائص، تتمثل فيما يلي:

١- الدقة والوضوح:

يجب أن يكون عنوان البحث دقيقاً ودالاً على المشكلة محل البحث، كما يجب أن يكون واضحاً، تدل كلماته دلالة قطعية لا تحتمل التأويل على محتواه، ووضوح العنوان يتطلب من الباحث استخدام المفردات اللغوية الواضحة التي لا تحتمل أكثر من معنى، وأن يبتعد عن الاصطلاحات والتعبيرات الغامضة، لأن العنوان لا شرح فيه ولا يجب أن يستعين القارئ بشيء غير العنوان كي يفهم مضمونه. كما يفضل أن يكون العنوان في صيغة تقريرية إخبارية، وليس في صيغة استفهامية.

٢- الشمول:

يجب أن يكون العنوان شاملاً لكل محتوى البحث، مستوعباً لكل موضوعاته: أي أن يكون جامعاً مانعاً للفكرة، فلا يجوز أن يكون عنوان البحث أضيق من نطاق البحث أو أوسع منه، بل يجب أن يكون مطابقاً لمضمون البحث. كما يجب أن يوضح الباحث في العنوان المنهج الذي سيتبعه في معالجة موضوع بحثه.

٣- الاختصار:

يجب أن يكون عنوان البحث مختصراً، فلا يكون طويلاً مملاً ولا قصيراً مخللاً، وأن يكون معبراً من الناحية الاصطلاحية على موضوع البحث. كما يجب ألا يزيد عن سطر واحد، لأنه إذا زاد خرج عن مضمون العنوان ودخل في نطاق الشرح.

٤- الجاذبية والابتكار:

يجب أن يكون عنوان البحث شيقاً وجذاباً، بحيث يلتفت نظر القارئ ويستحوذ على اهتمامه. كما يتعين أن يكون من حيث الصياغة جديداً ومبتكراً، ولا يرتكن الباحث إلى تكرار العناوين التقليدية.

رابعاً: إعداد خطة البحث:

خطة البحث ← هي الإطار أو النهج أو الطريق الذي يسير على أساسه الباحث عند إعداد البحث أو الرسالة، وهي أمر ضروري لأي بحث علمي.

الخطة المبدئية لها أهميتها في تحديد الإطار العام للبحث، وتُمكن من تحديد أهم أهداف البحث حتى لا يضل الباحث الطريق.

الباحث بعد اختيار موضوع بحثه، يعد خطة مبدئية للبحث يلزم نفسه جزئياً بأن يسير على هديها أثناء جمع المادة العلمية وكتابة البحث، وهو ما يقتضي منه تحديد هدف البحث تحديداً دقيقاً.

من الجدير بالذكر، أن الخطة المبدئية قابلة للتغيير ← فتصميم خطة البحث يعد أمراً قابلاً للتغيير، لأن الباحث كلما تقدم في الدراسة وتعمق في الإحاطة بموضوعها ظهرت له جوانب وأمور لم تكن معروفة له عند وضع الخطة المبدئية، أو قد يحدث تعديل تشريعي أثناء كتابة البحث، فيؤدي ذلك إلى إعادة النظر في الخطة وإدخال تعديلات وتغييرات عليها تتلائم مع هذه المعلومات أو مع الظروف والمستجدات الجديدة. كما أن الخطة لا بد أن تنطوي على تفاعل وتأثير متبادل بين عناصرها، **فالخطة لا تتجزأ، بل هي وحدة متكاملة**.

وبالتالي يجب على الباحث أن يراعي التنسيق بين عناصرها ومراحلها، فمن غير المنطقي مثلاً أن يتعرض الباحث لتطبيقات الموضوع قبل أن يبين الموضوع ذاته.

خطة البحث المبدئية إما أن تكون موجزة، وإما أن تكون مفصلة والغالب أن يحجر الباحث خطة موجزة، إذ أنه لا يكون بوسعها في هذه المرحلة أن يفصل خطة بحثه ويحدد عناصرها، إذ أن هذا لا يتأتى إلا بعد تجميع مصادر البحث، أما قبل ذلك فتكون الخطة موجزة وقابلة للتغيير والتبديل بحسب ما يتاح للباحث من مصادر. فالباحث يجب ألا يكبل نفسه بقيود الخطة المفصلة ويفرضها على موضوع بحثه، بحيث تصبح كأنها نص مقدس لا يدخل عليه أي تعديل، وذلك قبل تجميع المصادر والوثائق، بل يجب عليه أن يترك بحثه يتشكل وفقاً لمصادره.

خطة البحث باعتبارها الإطار أو التصور الذي يقوم في ذهن الباحث، من خلال قراءته وإطلاعه، للمسألة موضوع البحث، ينبغي أن تتضمن العناصر الآتية:

١- عنوان البحث:

يتعين حتماً ضرورة تميزه بالدقة والوضوح والاختصار، والجدة والابتكار، والتعبير عن الفكرة محل البحث. **ومن الجدير بالذكر**، أن الباحث يستطيع في أي مرحلة من مراحل البحث إدخال التعديلات اللازمة في عنوان البحث، بالاتفاق مع المشرف، طالما أن ذلك لا يعتبر تعديلاً جوهرياً في موضوع الرسالة، أما إذا كان التعديل جوهرياً في موضوع الرسالة فإن ذلك يعد تسجيلاً لموضوع جديد.

٢-المقدمة:

تعد المقدمة هي أداة التعريف بموضوع البحث، والأفكار التي يدور حولها والمشكلات التي يثيرها، وأسباب اختيار الباحث للموضوع، والغرض من البحث وبواعثه وأهدافه. **لذلك يجب أن تشتمل المقدمة على عدد من العناصر الضرورية، أهمها:**

أ-التعريف بموضوع البحث:

حيث يجب على الباحث أن يقدم تعريفاً بموضوع البحث، يوضح فيه العناصر والأفكار التي يدور حولها جوهر موضوع بحثه، محاولاً من خلال ذلك تحديد إطار بحثه، وذلك بشيء من الإيجاز.

ب- التمييز بين موضوع البحث والموضوعات المشابهة:

فقد يختلط موضوع البحث بموضوعات أخرى، فيجب على الباحث التمييز بين موضوع البحث والموضوعات المشابهة، كل ذلك بهدف تحديد الإطار العام للموضوع، حتى يعرف القارئ من البداية حدود البحث، على أن يتم ذلك بشيء من الإيجاز.

ج-التطور التاريخي لمشكلة البحث:

يجب على الباحث أن يقدم عرضاً تاريخياً للمشكلة في مقدمة البحث، إذا لم يكن موضوع البحث نفسه عرضاً تاريخياً، وقد يخصص الباحث- في بعض الأحداث- باباً تمهيدياً لعرض التطور التاريخي للموضوع.

د- أهداف البحث:

يجب أن يوضح الباحث الدوافع والأهداف التي دفعته إلى الكتابة في هذا الموضوع، على أن يتم ذلك بشيء من الإيجاز.

هـ-أهمية البحث:

يجب على الباحث أن يبين أهمية البحث، سواء في حل المشكلات، أو في معالجة مسائل قانونية أو عملية ملحة... إلخ.

و-الإشارة إلى الدراسات السابقة:

يجب على الباحث، ومن باب الأمانة العلمية، أن يوضح للمشرف الدراسات السابقة على دراسته، وما تضمنته من عناصر وما توصلت إليه من نتائج، دون أي محاولة فخفاء أو التقليل من أهمية ما سبقه من دراسات. وذلك تعبيراً عن التواصل البحثي بين الباحثين والتكامل فيما بينهم، وعدم تكرار الباحثين لموضوعات بعينها في بحث الموضوع الواحد، حتى يتسنى للباحث التوصل لنتائج جديدة.

ز-الإشارة إلى المراجع التي اطلع عليها:

يجب على الباحث الإشارة إلى المراجع التي اطلع عليها والتي يمكنه الاطلاع عليها للاستعانة بها في موضوع بحثه، وهي قائمة تقبل التعديل والإضافة طوال مراحل البحث.

ح-منهج الدراسة:

يجب على الباحث أن يبين في خطة البحث الأساليب والطرق التي سوف يتبعها في دراسته، موضحاً هل الدراسة نظرية تطبيقية أم هي دراسة نظرية فقط، وهل هي دراسة مقارنة ونوع المقارنة، والمنهج الذي سوف يتبعه في بحثه.

ومن الجدير بالذكر أن المقدمة يجب ألا تكون مطولة بحيث يمل منها القارئ، ولا مختصرة اختصاراً يخل بالغرض منها، بل يجب أن تعطي فكرة شاملة لمحتوى البحث. كما أنه لا تثريب على الباحث إن أشار إلى الصعوبات التي تواجهه في إعداد البحث.

٣-مضمون البحث:

هو محتوى أو صلب البحث، فهو المادة العلمية أساس البحث وجوهره، والذي يتضمن الأفكار والتقييمات وعرض النظريات والمقترحات والحلول التي تعالج المشكلات... إلخ.

في هذا النطاق يقوم الباحث بتحديد نطاق الدراسة وما تتضمنه من عناصر في صورة إطار وتوجيهات وعناصر يمكن أن يتحدد على أساسها نطاق البحث وحدوده .

في النهاية نوضح أن الخطة المبدئية للبحث تزول وتلاشى بعد قيام الباحث بعمل تقسيم علمي للبحث، كما أن الاستفادة منه تصبح غير منتجة بعد إخراج الباحث للبحث في صورته النهائية، كتابة المشرف تقرير صلاحيته من الناحية العلمية للمناقشة، إذ يكون هو المعول عليه في تحديد منهج الباحث لما بذله من جهد وما اتبعه من أسلوب في إخراج العمل البحثي، دون حاجة إلى مراجعة خطة البحث المبدئية، والتي في إمكان الباحث التحرر منها تماماً عند إخراجها للبحث.

خامساً: تقسيم موضوع البحث:

توزيع مادة البحث العلمية على العناصر التي يتكون منها البحث في شكل أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع.

بعد أن ينتهي الباحث من مرحلة القراءة واستخراج المعلومات من المصادر والمراجع، وتدوينها في بطاقات، وتوزيعها على أجزاء البحث، سيشعر أن فكرة البحث قد اختمرت في ذهنه، وأن البحث أصبح مجسداً أمام ناظره، وسيشعر أنه يرى البحث من بدايته إلى نهايته، عندئذ يستطيع أن يضع خطة نهائية للبحث، وهذه الخطة سيسير عليها عند كتابة البحث، وقد تتغير وتتبدل أثناء الكتابة حتى آخر لحظة في البحث.

يعتمد تقسيم موضوع البحث على صياغة عنوان البحث وما يتصور أن يتضمنه من عناصر، فالباحث لا ينبغي أن يجري تقسيماً للبحث لا يتضمن كافة العناصر التي يشملها عنوان البحث، كما لا ينبغي له أن يتجاوز في تقسيم البحث وتبويبه عنوان البحث. إذ يعتبر من قبيل الخطأ العلمي قيام الباحث بعمل تقسيم للبحث لا يتضمن العناصر الأساسية التي يوجب عنوان البحث التعرض لها، أو قيامه بعمل تقسيم مغايراً لعنوان البحث وموضوعه، حيث ينبغي على الباحث إجراء التقسيم في ضوء المشكلة موضوع البحث وما اختاره لها من عنوان ينطبق على كل عناصرها.

١-مناهج تقسيم البحث وتبويبه:

أ-المنهج الأول: التقسيم الثنائي (المنهج الفرنسي)

طبقاً لهذا المنهج ينقسم البحث إلى مقدمة تمهيدية وقسمين متقابلين أو متكاملين، وكل قسم إلى بابين، وكل باب إلى فصلين، وكل فصل إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين، وكل مطلب إلى فرعين، وكل فرع إلى غصنين، وكل غصن إلى أولاً وثانياً، ويتم تقسيم أولاً وثانياً إلى ١ و ٢ وفي النهاية خاتمة، فالمنهج الذي يعتمد عليه هذا التقسيم هو أن مجموعة الأفكار التي يطرحها موضوع البحث يتم معالجتها من خلال خطة ثنائية في كل نقطة من نقاط البحث.

فيما يتعلق بتقويم منهج التقسيم الثنائي في البحث العلمي يمكن القول بأنه منهج دقيق، يؤدي إلى توازن البحث من ناحية الكيف والكم. ولكن يؤخذ على هذا المنهج أن الكثير من الموضوعات العلمية القانونية لا تتفق موضوعياً مع معطيات منهج التقسيم الثنائي، ولكنها تتفق مع منهج التقسيم المتعدد، وتعتبر هذه هي أكبر المشكلات التي قد تنشأ عن الالتزام بالمنهج الثنائي بالنسبة للموضوعات البحثية الجديدة التي يستعصي تطويعها له.

ب-المنهج الثاني: التقسيم المتعدد (المنهج الحر أو المنهج الأنجلوأمريكي)

يقوم التقسيم المتعدد للبحث على أساس تقسيم البحث إلى مقدمة تمهيدية، وعدة أقسام أو أبواب أو فصول أو مباحث، يكمل بعضها بعضاً، وخاتمة.

فيما يتعلق بتقويم منهج التقسيم المتعدد في البحث العلمي يمكن القول بأنه يتميز بتناسبه مع الموضوعات القانونية الجديدة، التي تستعصي على منهج التقسيم الثنائي، كما أنه يتميز بالمرونة التي تخدم البحث العلمي أكثر من المنهج الثنائي الذي يفرض على الباحث اعتبارات شكلية، قد تكون على حساب اعتبارات موضوعية في البحث العلمي .

٢-ضوابط تقسيم البحث وتبويبه:

يخضع تقسيم البحث لمجموعة من الضوابط يتعين التزام الباحث بها، كي يأتي تقسيمه للبحث منضبطاً

ومحكماً، وتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

أ-الالتزام بالإطار الشكلي للتقسيم:

يقصد بالالتزام بالإطار الشكلي للتقسيم، الالتزام بمراعاة الشكل التنازلي للعناصر التي يتألف منها البحث على النحو التالي: قسم، باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، غصن، أولاً، أ.

ب- الالتزام بالتسلسل المنطقي:

يجب أن تتسم خطة البحث بالمنطقية، بمعنى أن تكون كافة العناصر الرئيسية أو تلك المتفرعة عنها متصلة اتصالاً وثيقاً بموضوع البحث ولا تخرج عنه ولا تتناقض معه. كما يجب أن تتسلسل في عرض الأفكار، وأن تترابط منطقياً بحيث يقود كل عنصر إلى الذي يليه، فيشكل البحث في مجموعه سلسلة واحدة ترتبط كل جزئية فيها بما قبلها وتؤدي إلى ما بعدها.

ج- التوازن بين أقسام البحث:

يعد التوازن سمة أساسية في كل عمل علمي، حيث يشترط أن يكون هناك توازن في المعالجة الكيفية لموضوعات البحث.

في الوقت نفسه يكون هناك توازن كمي بين أجزاء البحث. ويعتبر هذا الشرط من الشروط التي تستوجب اهتماماً خاصاً من الباحثين، وهو يدل على مدى براعة الباحث وقدرته على إشكالات البحث، ومدى إلمامه بها وتمييزها عما يتشابه معها.

يقصد بالتوازن الكمي ← المحافظة على التماثل النسبي أي التقريبي بين أعداد الأبواب تحت الأقسام، وأعداد الفصول تحت الأبواب، وأعداد المباحث تحت الفصول، وأعداد المطالب تحت المباحث، وأعداد الفروع تحت المطالب. وكذلك المحافظة على التماثل النسبي أي التقريبي بين أحجام الأقسام فيما بينها، وأحجام الأبواب فيما بينها، وأحجام الفصول فيما بينها، وأحجام المباحث فيما بينها، وأحجام المطالب فيما بينها، وأحجام الفروع فيما بينها.

يقصد بالتوازن الكيفي ← اشتغال كل قسم من أقسام البحث على فكرة مستقلة تعادل في أهميتها وضرورتها بحث الفكرة التي في القسم أو الأقسام الأخرى، فلا يصح أن تركز الدراسة في القسم الثاني على فكرة ثانوية من أفكار البحث. وكذلك يقصد به التوازن في المعالجة الكيفية للإشكاليات التي يتناولها البحث، إذ يجب على الباحث أن يعالج إشكاليات البحث بدرجة واحدة من البحث والدراسة والتقصي والفحص.

يتحقق التوازن الكمي والكيفي بكم المعلومات التي اطلع عليها الباحث، وبقدرته على التفكير والتحليل، ومهارته في الاستفادة منها وتوزيعها توزيعاً جيداً على الهيكل أو البنيان التنظيمي للبحث.

د- مراعاة الابتكار والتجديد:

يجب أن يحاول الباحث أن يكون تقسيمه لبحثه مبتكراً، وأن يضع بصمته ويضفي شخصيته عليه، فلا يركن إلى التقسيمات التقليدية التي سبق اطلاعه عليها لموضوعات شبيهة ببحثه، لأن التقسيم المبتكر يؤدي إلى أفكار جديدة، كما أن، التجديد في التقسيم يعد نوع من أنواع الإبداع يؤكد كفاءة الباحث ويظهر موهبته العلمية.

هـ- التناسق والترابط بين عناوين البحث:

يجب أن يكون هناك تناسق وترابط بين عناوين الأبواب والفصول وعنوان البحث الرئيسي، وكذلك يجب أن يوجد تناسق بين عنوان الباب الواحد وبين عناوين فصوله، إذ يجب أن تكون عناوين الفصول من جنس عنوان الباب الذي تتبعه ودالة عليه ومتفرعة منه.

كما يجب على الباحث أن يراعى عند تقسيمه للبحث، ضرورة اختصار العناوين، ومراعاة دلالتها على المحتوى.

الفصل الرابع :- مصادر البحث العلمي القانوني

بعد اختيار الباحث لموضوع بحثه وإعداده للخطة المبدئية، عليه أن يبدأ في خطوة جمع المصادر والمراجع المتنوعة، والتي تعد وعاء المادة العلمية للبحث. كما يجب عليه معرفة كيفية الحصول على هذه المصادر والمراجع. وفي النهاية يجب عليه أيضاً تدوين هذه المصادر والمراجع، وأيضاً تدوين المعلومات المستمدة منها.

البحث الأول :- تحديد مصادر ومراجع البحث العلمي القانوني

المصدر ← هو كل مصنف يحتوي على معلومات تعرض لأول مرة، مثل المخطوطات والوثائق والمذكرات والتقنيات ومجموعات الأحكام القضائية، أما **المراجع** فهو المصنف الذي ينشر فيه معلومات استقاها من مصادرها الأصلية، مثل المراجع العامة والمراجع المتخصصة ورسائل الدكتوراه.

تنحصر مصادر ومراجع البحث الأساسية في علم القانون في المراجع العامة، المراجع والبحوث المتخصصة، الرسائل العلمية، الدوريات، أحكام القضاء، الموسوعات العلمية، دوائر المعارف، المعاجم والقواميس.

أولاً: المراجع العامة:

هي المؤلفات والكتب التي يكتبها شراح القانون وفقهائه في فرع معين من فروع القانون، ويرجع تسميتها بالمراجع العامة نظراً لكونها تتضمن الأصول العامة والأحكام والمبادئ الكلية في هذا التخصص، دون الخوض في تفاصيل فرعية أو تطبيقات معينة. وهي من أكثر مصادر البحث القانوني توفراً في المكتبة القانونية.

وتنقسم المراجع العامة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول ← ما يعرف بالوجيز، ويقتصر على عرض المبادئ العامة والأصول الكلية لفرع معين دون تفصيل، وهي مؤلفات يتم إعدادها للطلاب في المرحلة الجامعية.

النوع الثاني ← ما يعرف بالوسيط، ويتضمن المبادئ والأصول العامة، مع بعض الإسهاب لتوضيح رؤية معينة.

النوع الثالث ← ما يعرف بالمبسوط أو المطول، وهو أعمق من الوسيط، حيث يتناول المبادئ العامة والأصول الكلية بالشرح والتحليل والتعليق عليها، ودعمها في بعض الأحيان بأحدث أحكام المحاكم وأحدث التشريعات سواء في مصر أو الدول الأجنبية، كما قد يعرض لما ورد بالمذكرات الإيضاحية للتشريعات.

يتسم أسلوب كتابة هذه المراجع بسهولة وبساطته ووضوحه وإيجازه، لأنها عادة تُعد للطلاب المبتدئين في مجال الدراسة الجامعية، كما تتسم هذه المراجع بأنها تمثل المجال الرحب لمؤلفيها للتعبير عن آرائهم الشخصية، واتجاهاتهم الفكرية.

إذا صدرت عدة طبعات للمرجع العام، يجب على الباحث أن يعود إلى أحدثها .

المراجع العامة لا تفيد طلاب البحث جميعاً على قدم المساواة، إذ أن الباحث في مرحلة الليسانس أو في مرحلة دبلومات الدراسات العليا، كثيراً ما يعتمد عليها وينقل ويقتبس منها، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لباحثي الماجستير والدكتوراه، إذ لا يعتمد عليها إلا كإشارات مقتضبة ومع ذلك، فإن المراجع العامة تفيد جميع الباحثين في علم القانون في لمدة وجوه: فهي من ناحية، تفيد الباحث في استخراج موضوع بحثه، ومن ناحية ثانية، تنير المراجع العامة السبيل أمام الباحث لمعرفة المزيد من المراجع المتعلقة بموضوع بحثه، كما أنها تمده بشروح للتشريعات القديم منها والحديث.

ثانياً: المراجع والبحوث المتخصصة:

- يقصد بالمراجع والبحوث المتخصصة، تلك المؤلفات التي تتناول بالشرح والتفصيل جزئية دقيقة في فرع معين من فروع القانون. ويرجع تسميتها بالمراجع والبحوث المتخصصة، نظراً لكونها تختص ببحث مسألة من المسائل دون باقي المسائل التي يضطلع بها التخصص.
- تتميز المراجع والبحوث المتخصصة عن المراجع العامة، بعمق الدراسة ودقة التحليل والمعالجة الراقية، وتوثيق جميع مصادر البحث الممكنة، نظراً لعدم اقتصارها على التعرض للأحكام العامة والمبادئ الكلية للمسائل التي تتناولها، حيث أنها تتناول مسألة دقيقة وتخضعها لدراسة معمقة.
- هذه المراجع أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه.
- بالنظر إلى الأسلوب الدقيق الذي تكتب به المراجع المتخصصة، فهي لا تصلح للتدريس للطلاب المبتدئين في مرحلة الليسانس، وإنما يمكن أن يتم تدريسها في مرحلة الدراسات العليا في الدبلومات المختلفة.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- ينصرف مفهوم الرسائل العلمية إلى أطروحات الباحثين، التي تقدم إلى الكليات الجامعية أو المعاهد العليا أو المراكز البحثية، التي يسمح نظامها بمنح درجتي الماجستير والدكتوراه، لنيل أحد هاتين الدرجتين.
- مثال ذلك** ← رسائل الماجستير والدكتوراه التي تقدم إلى كليات الحقوق.
- تتميز الرسائل العلمية بكونها بحوث متعمقة في جزئية محددة، وتتم تحت إشراف أحد الأساتذة المتخصصين، وتخضع للتقويم من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض، ولذا تمتاز بالدقة والابتكار وغزارة المعلومات والبيانات. **ولذلك تعد من أهم المراجع في البحث القانوني.** إلا أنه عند الرجوع إليها يجب أن يتم ذلك بشيء من الحذر، حيث يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن تلك الرسائل – باعتبارها تمثل الإنتاج العلمي الأول أو الثاني لصاحبها – قد تتضمن في بعض الأحيان أخطاء علمية، لاسيما في منهجية البحث وإخراجه.

رابعاً: الدوريات:

- مصنفات مطبوعة، تصدر بصفة دورية منتظمة، عن جهة علمية متخصصة، وتتضمن بحوثاً ومقالات لفقهاء القانون، وكبار رجال القضاء، وغيرهم من المتخصصين، أو تعليقات على الأحكام القضائية، أو النصوص التشريعية. ومن الجدير بالذكر، أن البحوث والمقالات والتعليقات الواردة في الدوريات، غالباً ما تكون ذات قيمة جيدة في مجال تخصصها، حيث أنها تعرض على لجنة لتحكيمها وتقويمها قبل نشرها في الدورية.
- من الجدير بالذكر** ← أن الدوريات تصدر عن جهة علمية متخصصة، وقد يكون الهدف من إصدارها هو البحث في مختلف فروع القانون، أو في فرع معين من فروعها، أو تدور كلها حول موضوع واحد صدرت من أجله الدورية.
- يلحق بالدوريات** ← المجلات العامة، الصحف اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية والتي تحتوي على مواد علمية واجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية، وكذلك الكتب والتقارير السنوية التي تنشرها الدول المختلفة أو المنظمات الدولية متضمنة دراسات وبحوثاً متخصصة (مثل التقرير السنوي الذي يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، والتقرير السنوي للأمم المتحدة، والتقرير السنوي للبنك الدولي... إلخ)، وكذلك الكتب التي تضم أعمال المؤتمرات المتخصصة.

من أمثلة الدوريات المتخصصة التي تصدر في مصر:

- مجلة القانون والاقتصاد، التي تصدر عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة.
- مجلة الحقوق، التي تصدر عن كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

خامساً: الموسوعات العلمية ودوائر المعارف:

- يقصد بالموسوعات العلمية أو دوائر المعارف ← المطبوعات التي تتناول بالبحث والدراسة مختلف نواحي المعرفة الإنسانية، أو جانب معين منها، مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب الموضوعات التي تتناولها.
- الموسوعات التي يستعين بها الباحث أثناء بحثه إما موسوعات عامة أو موسوعات قانونية متخصصة، والموسوعات العامة هي التي تضم الفيزياء، الكيمياء... إلخ. أما الموسوعات القانونية المتخصصة فتشمل موضوعات تتعلق بالفقه والقانون.
- من أمثلة الموسوعات ← دائرة المعارف الأمريكية، ودائرة المعارف البريطانية، وموسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن وزارة الأوقاف المصرية.
- تشكل الموسوعات العلمية أو دوائر المعارف - لاسيما عندما تكون متخصصة - مصدراً هاماً للبحث العلمي، حيث تتضمن شرحاً موجزاً ومركزاً من قبل مجموعة متميزة من المتخصصين فيما تتناوله من موضوعات.

سادساً: المعاجم والقواميس:

- يقصد بالمعاجم والقواميس اللغوية، تلك المراجع المتخصصة في بيان مفردات اللغة واصطلاحاتها، أو ترجمتها إلى لغة أخرى.
- لما كان الباحث ينبغي عليه كتابة بحثه بلغة عربية سليمة ويضع كل كلمة في موضعها الصحيح، بأسلوب دقيق ومبسط، فقد استوجب ذلك استعانه بالمعاجم اللغوية لمعرفة المفردات اللغوية الصعبة. كما أن القانون له اصطلاحاته الخاصة، ولمعرفة معناها الصحيح يجب الاستعانة بمعاجم قانونية متخصصة، تفسر المعنى الدقيق لهذه الاصطلاحات. ولذلك يجب عليه الاستعانة بقواميس هذه اللغات لمعرفة معاني مفرداتها. وبذلك يتضح أن الباحث يستعين في إعداد بحثه لنوعين من المعاجم: معاجم لغوية، ومعاجم قانونية.

من أمثلة المعاجم والقواميس التي يمكن للباحث الاستعانة بها في بحثه:

- معاجم اللغة العربية ← لسان العرب لابن منظور، والمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية.

سابعاً: المجموعات القضائية:

- المجموعات القضائية هي المصنفات التي تضم الأحكام القضائية في الدعاوى المختلفة.
- تكمُن أهمية أحكام القضاء كمصدر من مصادر البحث العلمي، في كونها توقف الباحث على تفسير القضاء للنصوص القانونية المتعلقة بموضوع بحثه، كما أنها توضح له مدى صلاحية تلك النصوص لحل كافة المشكلات العملية التي يثيرها موضوعه بحثه على أرض الواقع، وتحديد أوجه القصور والنقص التي تعتريها.

- تنقسم المجموعات القضائية إلى نوعين ← المجموعات القضائية الرسمية، والمجموعات القضائية غير الرسمية.

- المجموعات القضائية الرسمية ← يقوم بجمعها الجهة القضائية مُصدرة الأحكام، عن طريق المكتب الفني، وتصدر هذه المجموعات بصورة دورية، وتتميز بأنها تضم إلى جانب نصوص الأحكام، وقائع الدعاوى، وحیثیات الأحكام. أما المجموعات القضائية غير الرسمية، فهي المصنفات التي يصدرها بعض المتخصصين في مجال القانون، وتضم أهم الأحكام القضائية التي صدرت من جهة قضائية معينة، عن فترة زمنية محددة. وتتميز هذه المجموعات بأنها تتضمن عادة منطوق الأحكام فقط، دون عرض لحیثیاتها أو وقائعها.

⚖️ من أمثلة المجموعات القضائية الرسمية في مصر:

- ١- مجموعة أحكام النقض في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، التي يصدرها المكتب الفني لمحكمة النقض.
- ٢- مجموعة أحكام النقض في المواد الجنائية، التي يصدرها المكتب الفني لمحكمة النقض.
- ٣- مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، التي يصدرها المكتب الفني للمحكمة الدستورية العليا.
- ٤- مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا، التي يصدرها المكتب الفني للمحكمة الإدارية العليا.

⚖️ من أمثلة المجموعات القضائية غير الرسمية في مصر: موسوعة الفكهاني، وموسوعة عمر.

⚖️ البحث القانوني المتميز، هو الذي يزخر بالأحكام القضائية في كل جزئية من جزئياته، حيث يستشهد بها الباحث، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وسواء كان مؤيداً لتلك الأحكام أو ناقداً لها يجب أن يدعم رأيه بالمبررات المنطقية. ويجب على الباحث حينما يستشهد بحكم قضائي أن ينقل منطوقه بكل دقة، وأن يضعه بين قوسين، وأن يبين في الهامش كل البيانات المتعلقة بهذا الحكم.

البحث الثاني :- كيفية الحصول على المصادر والمراجع

المطلب الأول :- جمع المادة العلمية

- ⚖️ تُعد مرحلة جمع المصادر والمراجع وثيقة الصلة بمرحلة وضع الخطة المبدئية، إذ أن الباحث لا يستطيع وضع خطة البحث المبدئية إلا بعد الاطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع تتصل بموضوع بحثه، وهي تمثل جزء بسيط من المراجع والمصادر التي سوف يقوم بجمعها، كما أن المراجع التي استعان بها في وضع الخطة المبدئية قد ترشده إلى مراجع أخرى.
- ⚖️ يجب على الباحث أن يكتب بيانات المراجع التي حصل عليها، والمراجع التي يسعى للحصول عليها، وكلما وجد مرجعاً يتعلق بموضوع بحثه يجب عليه تسجيل بياناته، وتتمثل البيانات التي يقوم بتسجيلها في البيانات الموضحة على غلاف المرجع أو المصدر، وتشمل عنوان الكتاب واسم المؤلف ورقم الطبعة وتاريخ النشر والناشر وعنوانه. كما يجب عليه أن يدون المكان الموجود به الكتاب.
- ⚖️ يجب على الباحث أثناء جمع المادة العلمية أن يطلع على سريعاً على المرجع أو المصدر، وذلك عن طريق قراءة المقدمة والفهرس، ويجب عليه أيضاً ألا يترك مصدراً أو مرجعاً متصلاً ببحثه دون أن يحصل منه على المعلومات التي تفيده، لأنه قد يتركه على أمل الحصول عليه مرة أخرى فلا يجده.
- ⚖️ من الأفضل للباحث إذا كان يتبع المنهج المقارن في معالجة بحثه، أن يقوم بجمع مصادر ومراجع كل نظام قانوني على حدة بطريقة متتابعة، فإذا كان يقوم بالمقارنة بين القانون المصري والفرنسي والفقهاء الإسلامي، عليه أن يجمع المصادر والمراجع المتعلقة بالقانون المصري، ثم المتعلقة بالقانون الفرنسي، ثم المتعلقة بالفقهاء الإسلامي.
- ⚖️ قد تطول الفترة الزمنية بالباحث في هذه المرحلة، إلا أنه يجب عليه أن يضع حداً لهذه المرحلة، وذلك حينما يشعر أنه قد قام بتغطية كل نقاط البحث من المصادر والمراجع، وأن ما تم جمعه يكفي للكتابة منه. وإذا كان من المسلم به أن هذه المرحلة لا تنتهي إلا بالانتهاء من كتابة البحث، إلا أنه مع ابتداء مرحلة الكتابة تصبح عملية جمع المصادر والمراجع عملية ثانوية وليست أساسية.

المطلب الثاني :- طرق الحصول على المصادر والمراجع

⚖️ تنحصر الطرق التي يمكن الحصول بها على المصادر والمراجع في المكتبة، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، المقابلة، والاستبيان.

أولاً: المكتبة:

١- التعريف بالمكتبة:

⚖️ كل مكان مُعد ومُهيأ لتردد الباحثين عليه، للاستفادة بما يحتويه من مراجع ومصادر علمية مختلفة.

⚖️ **قد تكون المكتبة مملوكة للدولة** (مثل مكتبة الإسكندرية)، **وقد تكون مملوكة لهيئات علمية وثقافية خاصة** (مثل مكتبة الجامعة الأمريكية، ومكتبة المركز الثقافي البريطاني، ومكتبة المركز الثقافي الفرنسي، ومكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع). **وقد تكون المكتبة جامعة لمصادر ومراجع علمية لمختلف أنواع العلوم** (مثل مكتبة دار الكتب التابعة للهيئة العامة للكتاب، مكتبة الإسكندرية، والمكتبة المركزية لجامعة القاهرة)، **وقد تكون متخصصة في مراجع ومصادر خاصة بفرع معين من فروع المعرفة** (مثل مكتبات كليات الحقوق بالجامعات المختلفة، مكتبة الدراسات القانونية المتطورة في لندن).

⚖️ الأمر الذي لا جدال فيه، أنه بدون توافر مكتبة جيدة فلا يوجد بحث علمي، ومن هنا نستطيع القول بأن العلم بوجه عام والنشاط البحثي بوجه خاص، لا يمكن أن يتحققا بدون مكتبة تنمي المعارف والعلوم والثقافات، وبناءً على ذلك يجب على الجميع أن يدرك أن المكتب الجامعية تُعد جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية والبحثية في الجامعة.

٢- طرق البحث عن المراجع داخل المكتبة:

⚖️ **يتم البحث عن المراجع داخل المكتبة بأحد طرق ثلاثة:** البحث عن طريق البطاقات، البحث عن طريق الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، والبحث المباشر على أرفف المكتبة.

أ- البحث المباشر على أرفف المكتبة

⚖️ يتم اتباع هذه الطريقة في المكتبات المفتوحة، حيث يكون مكان الاطلاع فيها هو نفس مكان وجود المراجع، ويقع عبء البحث عن المرجع والحصول عليه على عاتق الباحث بمعاونة أمين المكتبة الذي يقوم بإرشاده إلى أماكن وجود المراجع التي يريدها. وفي هذه المكتبات يتم تقسيم المكتبة إلى أقسام، كل قسم تُجمع فيه الكتب والمراجع الخاصة بموضوع أو فرع معين، وتوضع على أرفف المكتبة وفق ترتيب هجائي حسب عنوان المرجع. **ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من المكتبات لم يعد منتشرًا في العصر الحالي.**

ب- البحث عن طريق البطاقات

⚖️ يتم اتباع هذه الطريقة في المكتبات المغلقة، وهي التي يتم الفصل فيها بين قاعات الاطلاع والقاعات التي تحتوي أرفف الكتب.

⚖️ يقوم البحث عن طريق البطاقات على وجود نوعين من الأدرج داخل المكتبة لكل فرع من فروع القانون، يحتوي أولهما على بطاقات (فيشات) مدون عليها أسماء الكتب والمراجع الموجودة بالمكتبة وتحتوي أيضاً على بيانات موجزة عن المرجع مثل اسم المؤلف وعنوان المصنف وعدد صفحاته وعدد أجزائه ورقم طبعته واسم الناشر، مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب اسم المؤلف، ويحتوي ثاني الأدرج على بطاقات (فيشات) مماثلة، مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب عنوان الكتاب أو المرجع. وإذا توصل الباحث إلى بطاقة المرجع الذي يبحث عنه، تعين عليه نقل بيانات المرجع المدونة على البطاقة في إيصال إطلاع، معد لهذا الغرض من قبل المكتبة، كما يكتب أيضاً في هذا الإيصال بيانات الشخصية كاسمه ووظيفته ورقم بطاقته الشخصية وتوقيعه وتاريخ اطلاعه على المرجع، ثم يعطي هذا الإيصال إلى أمين المكتبة الذي يقوم بدوره بالبحث عن المرجع في المكان المخصص لحفظ المرجع ثم يحضره إلى الباحث، وبعد انتهاء الباحث من اطلاعه يعيد المرجع مرة أخرى إلى أمين المكتبة.

ج- البحث عن طريق الحاسب الآلي

يتم اتباع هذه الطريقة في المكتبات المغلقة، ويرتكز البحث عن المراجع فيها على أجهزة الحاسب الآلي بدلاً من البطاقات (الفیشات) الموجودة داخل الأدراج.

تعتمد هذه الطريقة على وجود أجهزة حاسب آلي داخل المكتبة، مصنف عليها الكتب الموجودة بالمكتبة طبقاً للترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وكذلك طبقاً للترتيب الهجائي لرؤوس الموضوعات لجميع المصنفات الموجودة بالمكتبة. ويتعين على الباحث في ظل هذا النظام، أن يدخل إلى قاعدة البيانات الخاصة بتصنيف الكتب على الحاسب الآلي، ويكتب اسم مؤلف المراجع الذي يبحث عنه، أو رأس الموضوع الذي يندرج تحته المراجع الذي يبحث عنه، فتظهر له على شاشة الحاسب الآلي قائمة مراجع يبحث فيها عن المراجع الذي يريده، ثم يقوم بدوين بياناته على إيصال الإطلاع المعد من قبل المكتبة، ويقوم بتسليمه إلى أمين المكتبة كي يحضر له المراجع، وبعد انتهاء الباحث من اطلاعه على المراجع يعيده مرة أخرى إلى أمين المكتبة.

٣- آداب التعامل داخل المكتبة:

المكتبة مكان له قدسيته واحترامه، ولذلك يتعين على الباحثين مراعاة قواعد خاصة كآداب للتعامل داخل المكتبة، تتمثل في:

- أ- على الباحث أن يراعي الهدوء داخل المكتبة .
- ب- يتعين على الباحث أن يتعامل مع أمناء المكتبة بأدب ولطف .
- ج- يجب على الباحث الحفاظ على الكتب والمراجع وعدم تعريضها للتلف .

ثانياً: الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت):

شبكة المعلومات الدولية أو الإنترنت، عبارة عن شبكة اتصالات دولية عبر أجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، للإطلاع على المعلومات والبيانات المختلفة وتبادلها عن بُعد.

قد اتسع مجال هذه الشبكة وأصبح يشارك في إدارتها وتغذيتها بالمعلومات والبيانات عدد كبير من الشركات والجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الخاصة، ويتزايد استخدامها يوماً بعد يوم وينتشر بسرعة كبيرة.

قد اهتم المشتغلون بعلم القانون في مختلف دول العالم، بتسجيل أحكامه عبر شبكة الإنترنت، لتحقيق التواصل بين جميع الجهات المختصة بالقانون، وتداول أحدث ما توصلت إليه البحوث القانونية. وبذلك يمكن للباحث في علم القانون الحصول على أحدث الأحكام والمعلومات التي تتعلق بموضوع بحثه، عن طريق الإنترنت، سواء كانت بحوثاً فقهية أم أحكاماً قضائية أم نصوصاً تشريعية، ولكن عليه أن يعرف عناوين (مواقع) الجهات المختصة بعرض هذه المعلومات على الإنترنت.

من أهم المواقع القانونية العالمية على الإنترنت:

١- قسم القانون بجامعة هارفارد.

٢- قسم القانون بجامعة كولومبيا.

٣- وزارة العدل الفرنسية.

٤- مجلس النواب الفرنسي.

٥- مجلس الشيوخ الفرنسي.

٦- القانون الفرنسي.

٧- قانون فرنسا.

من الجدير بالذكر، في هذا الصدد، وجوب التعامل مع المعلومات المنشورة على الإنترنت بحذر، وعدم التعامل معها على أنها مسلمة، ووجوب تتبعها في مصادرها الأصلية للاستيثاق من صحتها، إذ أن كثير من المعلومات التي تسجل على الإنترنت مجهولة المصدر، ولا تتسم بالدقة وفي أحيان أخرى تكون مضللة ولا تتسم بالحياد والموضوعية، كما أن المعلومات المنشورة على الإنترنت عادة ما تكون مختصرة إذ نادراً ما يوجد مرجع كامل مسجل على الإنترنت. ولذلك تظل المكتبة هي المكان الأمثل للحصول على المعلومات، وتنحصر وظيفة هذه الوسائل الحديثة في كونها عوامل مساعدة بجانب هذا المصدر الأصلي.

ثالثاً: المقابلة:

المقابلة هي أحد الوسائل أو المصادر الميدانية للبحث العلمي عامة، وفي علم القانون خاصة.

١-تعريف المقابلة:

يمكن تعريف المقابلة بأنها: "لقاء يعقد بين الباحث في موضوع معين، وشخص لديه معلومات تتعلق بهذا الموضوع، سواء كان هذا الشخص فقيهاً أم قاضياً أم محامياً أم أي شخص آخر له صلة بموضوع البحث".

على ذلك فالمقابلة هي وسيلة شفوية لاستطلاع الرأي والاستفسار والاستعلام عن بعض المسائل المتعلقة بموضوع بحثه .

تتميز المقابلة عن الاستبيان بالواقعية، حيث يحصل الباحث على المعلومات ممن هو متخصص من خلال هذه المقابلة. ويتلاحظ أنه كلما كان الباحث مدرباً وملماً بموضوع بحثه، كلما أمكنه الحصول على البيانات والمعلومات التي تفيده في نطاق بحثه.

من الجدير بالذكر أن نظام المقابلة يتعلق ببعض الموضوعات والتخصصات القانونية ذات الجوانب الاجتماعية، كما هو الحال في البحوث المتعلقة بعلم الإجرام، والمؤسسات العقابية، وعمل الأطفال والنساء والمسجونين والبحارة وغيرهم.

أوضح صور المقابلة هي مقابلة الباحث للأستاذ المشرف على البحث، إذ عادة ما يرشد الباحث إلى المراجع والمؤلفات التي تتعلق بموضوع البحث، وعن طريقه أيضاً يستطيع الباحث أن يقف على المعلومات التي ربما لا يمكنه معرفتها عن طريق أي مصدر آخر.

٢-المقومات الواجب توافرها في الباحث الذي يريد إجراء مقابلة:

يتعين أن تتوافر عدة مقومات أساسية في شخص الباحث الذي يريد إجراء مقابلة، تتمثل في: قوة الملاحظة، القدرة على التحاور مع الآخرين والتمتع بقدر من اللياقة والحضور الاجتماعي، القدرة على السيطرة على مجرى الحديث أثناء المناقشات، التمتع بملكة إبراز الأفكار في صورة أمثلة موجزة وبسيطة.

٣-عوامل نجاح المقابلة:

يجب على الباحث أن يجمع معلومات حول المتخصص الذي سوف يقابله، حتى يستطيع فهم شخصيته، فيتمكن من أن يجري معه حواراً مفيداً لبحثه.

كما يجب على الباحث أن يقرأ جيداً في موضوع بحثه، قبل إجراء المقابلة، حتى يقف على الأمور الغامضة التي تحتاج إلى إيضاح لا يتوافر في المراجع المتاحة له، وكذلك حتى يتمكن من استيعاب المعلومات التي سوف يدلي بها الشخص محل المقابلة.

كما يجب على الباحث أيضاً أن بعد مجموعة الأسئلة التي سوف يلقيها على الشخص الذي سوف يقابله، وعليه أن يصيغها بطريقة واضحة ودقيقة وفي صورة موجزة وبسيطة.

٤-آداب المقابلة:

يجب على الباحث الحرص الشديد على الحضور إلى المقابلة في الموعد المتفق عليه، وأن يكون هادئاً وبشوشاً طوال فترة المقابلة.

كما يجب عليه إلقاء أسئلته بأسلوب واضح وموجز، وأن يترك للشخص الذي يقابله الوقت الكافي للإجابة، ولا يقاطعه أثناء الإجابة، ولا ينتقد آرائه، وأن يطلب تفسير ما يستعصي عليه فهمه أثناء الحوار. ويجب على الباحث أن يدون هذه الإجابات على الفور، أو يقوم بتسجيلها بعد الاستئذان في ذلك، حتى لا ينسى هذه المعلومات التي تلقاها أثناء المقابلة.

يجب على الباحث أخيراً أن ينهي المقابلة ويستأذن في الإنصراف إذا شعر أنه استوفى هدفه من المقابلة، أو أن الطرف الآخر لم يعد لديه جديد يقدمه في موضوع البحث أو أنه لا يرغب في الاستمرار في المقابلة أكثر من ذلك. ويجب على الباحث أن يشكره قبل الإنصراف.

رابعاً: الاستبيان:

يعد الاستبيان من المصادر الميدانية المساعدة في علم القانون، ووسيلة من وسائل البحث الهامة والضرورية في العلوم السياسية والاجتماعية.

١-تعريف الاستبيان:

الاستبيان هو وسيلة لاستطلاع الرأي حول موضوع معين، من خلال استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المحددة وتتعلق بهذا الموضوع.

عادة ما يكون الاستبيان على شكل استمارة، مدون فيها أسئلة محددة، يحتاج الباحث الإجابة عليها للوصول إلى رأي معين في المشكلة موضوع البحث، وعلى من توجه إليه أن يجيب عليها، والمعتاد أن تكون الإجابة بنعم أو لا .

يستخدم الاستبيان بكثرة في نطاق الدراسات السياسية والاجتماعية، بيد أن استخدامه في نطاق الدراسات القانونية يُعد محدوداً .

٢-أنواع الاستبيان:

للاستبيان ثلاثة أنواع، هي: الاستبيان الحر أو المفتوح، والاستبيان المغلق أو المقيد، والاستبيان المختلط.

أ-الاستبيان الحر أو المفتوح:

يقصد به الاستبيان الذي يترك فيه للشخص الموجه إليه الاستبيان حرية الإجابة على الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، دون إجباره على اختيار إجابته من بين إجابات محددة، أو الإجابة على هذه الأسئلة بطريقة معينة.

أسلوب الاستبيان الحر أو المفتوح قد يكون بطريقة مباشرة، يتوصل من خلالها القائم بالاستبيان لمعرفة إجابة الموجه إليه الاستبيان، كما قد يكون في فرض عدة إجابات آخرها اختيار إجابة أخرى غير الإجابات المطروحة مع ترك مكان للإجابة.

ويتميز هذا النوع من الاستبيان ← في أنه يسمح للشخص الموجه إليه الاستبيان، بالإجابة بحرية تامة دون إجبار على اختيار إجابة محددة بمعرفة الشخص القائم بالاستبيان. كما يتميز باتفاقه مع أصول ومبادئ البحث العلمي القائمة على أساس رغبة الباحث في الوصول إلى الحقيقة، دون التقيد بنتائج مسبقة للبحث أو استباق لنتائجه، فيقوم الباحث بتحليل إجابات الموجه إليهم الاستبيان واستخلاص النتائج القانونية.

ويؤخذ على هذا النوع من الاستبيان ← أنه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من جانب الموجه إليه الاستبيان كي يجيب على الأمثلة، الأمر الذي قد يدفعه إلى الإحجام عن الإجابة، أو إهماله وعدم تسليمه إلى الباحث. أضف إلى ذلك صعوبة تصنيف الإجابات وتحليلها من قبل الباحث.

ب-الاستبيان المغلق أو المقيد:

يقصد به الاستبيان الذي يقتضي من الشخص الموجه إليه الاستبيان ضرورة الإجابة على الأسئلة محل الاستبيان بطريقة محددة، كالإجابة باختيار "نعم" أو "لا"، أو اختيار الإجابة من بين إجابات محددة.

وهذه الصورة للاستبيان هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً، كما أنها الأكثر جدوى من الناحية العملية ← حيث يتمكن الموجه إليه الاستبيان من إنجازه في أقصر وقت وبأقل جهد، كما أنه يُمكن القائم بالاستبيان من استخلاص نتائجه بسهولة. ويؤخذ على هذا النوع من الاستبيان انه يقيد الشخص الموجه إليه الاستبيان بإجابات محددة ومعينة، مما لا يسمح له بأن يعبر عن وجهة نظره بحرية.

ج-الاستبيان المختلط:

يقصد به الاستبيان الذي يجمع بين الاستبيان الحر والمغلق، أي ذلك الاستبيان الذي تحتوي فيه استمارة الاستبيان على أسئلة يتعين الإجابة عليها بطريقة محددة، وأسئلة أخرى يترك فيها للشخص الموجه إليه الاستبيان حرية الإجابة عليها.

⚖️ **هذه الصورة هي نتاج الجمع بين الصورتين السابقتين** ← وفيها يجمع الباحث ويستفيد من مزايا هذين النوعين. وتختلف نسبة الاختلاط داخل الاستبيان الواحد من موضوع إلى آخر، فأحياناً يتعادل عدد الأسئلة الحرة مع الأسئلة المقيدة، وتارة ترجح كفة إحداها على أخرى.

٣-ضوابط أسئلة الاستبيان:

⚖️ يشترط لكي يكون الاستبيان وسيلة فعالة لاستطلاع الرأي، ولكي يؤتي ثماره المرجوة منه، **أن تراعي عند**

وضع الأسئلة مجموعة من الضوابط والتي تتمثل في:

- أ-أن تكون الأسئلة واضحة وبسيطة، وخالية من التعقيد والتضارب والالتباس .
- ب-أن تكون الأسئلة قصيرة، ومحددة بعناية .
- ج-أن يراعي في الأسئلة محل الاستبيان المستوى العلمي والثقافي لمن يوجه إليهم الاستبيان.
- د-أن يراعي سهولة الإجابات .

٤-تحليل الاستبيان:

⚖️ بعد قيام الباحث بعمل الاستبيان، يقوم بتحليل العينات التي تحصل عليها، واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع بحثه، وهو ما يعود على بحثه بالعديد من الفوائد، حيث يتمكن الباحث من توثيق الجانب النظري في بحثه، كما يمكنه تأصيل ما توصل إليه في ظل عينات الاستبيان. وعلى الباحث مراجعة إجابات الاستبيان، والتأكد من صحتها وجديتها، واستبعاد الإجابات غير الصادقة أو غير الصحيحة أو الإجابات التي تخرج عن موضوع الاستبيان. ثم يقوم بتفريغ هذه الإجابات وفرزها وتبويبها في شكل إحصائيات وجداول، يكون من السهل تحليلها واستخلاص النتائج منها.

٥- مزايا الاستبيان وعيوبه:

⚖️ يحقق الاستبيان مجموعة من المزايا، تتمثل في: يُعد وسيلة سهلة للحصول على بعض المعلومات التي قد تتسم بالسرية والخصوصية. كما يُعد وسيلة اقتصادية للحصول على المعلومات، كما أنه يوفر الوقت والجهد في جمع المعلومات والبيانات .

⚖️ من ناحية أخرى، فإن الاستبيان يشوبه بعض المثالب والعيوب، تتمثل في عدم فهم الموجه إليه الاستبيان لبعض الأسئلة، فتأتي إجابته مغايرة لقصد الباحث، الأمر الذي ترتفع معه نسبة الخطأ. قد يميل بعض الموجه إليهم الاستبيان إلى الإدلاء بمعلومات غير صحيحة أو غير كافية، كما قد لا يجيبون على بعض الأسئلة، الأمر الذي يجعل الاستبيان مؤشراً غير دقيقاً في الحصول على المعلومات والبيانات العلمية.

المبحث الثالث :- قراءة المصادر والمراجع وتدوين المعلومات

⚖️ بعد تحديد الباحث لنطاق بحثه، يجب عليه الإطلاع على كل ما كُتب حول موضوع بحثه، ومن هنا تبرز أهمية امتلاك الباحث لمهارات القراءة وحفظ المعلومات عن طريق تدوينها، دون إهدار للوقت والجهد أو الوقوع في أخطاء.

المطلب الأول :- قراءة المصادر والمراجع

⚖️ بعد انتهاء الباحث من إعداد قائمة المصادر والمراجع المتصلة بموضوع بحثه، وتحديد أماكن وجودها، وترتيبها وفقاً لأهميتها، واقتناء ما تيسر له منها، تبدأ مرحلة القراءة.

⚖️ قد يُخيل للبعض سهولة مرحلة القراءة، إلا أن ذلك غير صحيح، حيث أنه وفقاً لتجارب الكثير من الباحثين تعد القراءة مهمة صعبة إذ كان الهدف منها التزود والفائدة.

⚖️ **في هذه المرحلة يحتاج الباحث إلى إتقان مهارات القراءة، وتحسين عاداتها، وذلك بمراعاة القواعد الآتية:**

- ١- أن يقرأ بفهم وهدوء، وتأن وإدراك، وتفكير وتمحيص، واندماج تام في الموضوعات التي يقرأها. إذ أن الرغبة في القراءة وحب الموضوع الذي اختاره الباحث، هما من المستلزمات الجوهرية اللازمة للإبداع.
- ٢- تحديد أهداف القراءة، هل هي للبحث؟ أم للفهم والحفظ؟ أم لتثبيت المعلومات؟
- ٣- توفير متطلبات القراءة من حيث الزمان، وذلك بتخصيص وقت كاف ومناسب وهادئ للقراءة.
- ٤- ألا يقرأ الباحث وهو مجهد جسماً أو نفسياً، لأن مثل هذه الحالة ستؤثر في الاستيعاب، وستجعل الاستفادة من القراءة ضعيفة.

- ٥- أن يكون الباحث حازقاً في تحديد قيمة الكتب التي بين يديه، وعليه أن يدقق فيها، فيقدم الأهم منها على المهم توفيراً للوقت والجهد.
 - ٦- أن يبدأ الباحث بقراءة أولية سريعة، تتناول عنوان الكتاب وفهرسه ومقدمته، لمعرفة موضوعه والهدف من تأليفه، حتى إذا عرف الباحث الكتب التي تهتم قرأها قراءة تفصيلية.
 - ٧- أن يبدأ الباحث بقراءة الكتب المستعارة أولاً، ثم يباشر القراءة في الكتب المتوفرة لديه.
- 📖 **قد قسم البعض القراءة التي تسبق التدوين إلى ثلاثة أنواع** ← حسب نوع المصادر أو المراجع، إلى: قراءة سريعة، قراءة عادية، وقراءة متأنية.
- ١- **القراءة السريعة** ← النظر في فهرس الكتاب نظرة فاحصة، للوقوف على الموضوعات التي لها صلة بالبحث، فقد يوجد في الفهرس ما يدل على موضوعات هامة، ومن خلال هذه القراءة يُقيم الباحث هذه المراجع ويرتبها بحسب أهميتها ومدى الاعتماد عليها في إنجاز البحث. كما أنه من خلالها يستطيع أن يحدد المراجع التي لها علاقة بموضوع بحثه، ويستبعد بعض المراجع نهائياً إما لعدم صلتها بموضوع بحثه أو لهبوط مستواها.
 - ٢- **القراءة العادية** ← ويقرأ الباحث فيها الموضوعات التي قام بتحديددها، وتدخل في نطاق بحثه، ويتم اختيار الأجزاء التي سيتم اقتباسها والتي لها صلة بالموضوع.
 - ٣- **القراءة العميقة** ← وفيها يقرأ الباحث البحوث وثيقة الصلة بموضوعه بتمعن وعمق، حتى يستفيد منها في تكوين فكره وتطويره، كما يمكنه الاقتباس منها أيضاً. **وبالنسبة لقراءة الكتب الأجنبية**، فيقوم الباحث بترجمة الأجزاء التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثه، وهذه الترجمة على ثلاثة أنواع: ترجمة حرفية، وترجمة ضمنية، وترجمة مثلى.
 - ١- **الترجمة الحرفية** ← تتميز هذه الترجمة بأنها أمينة وكاملة، إلا أنه يعيبها تضحيتها بالموضوع أو بروح المعنى، ومن ثم فإنها قد لا تعطي المعنى الذي أراده الكاتب.
 - ٢- **الترجمة الضمنية** ← ترجمة طبقاً لروح النص ومضمونه، ولكنها تضحى بالكثير من العبارات انسياقاً وراء المعنى العام.
 - ٣- **الترجمة المثلى** ← الترجمة التي تجمع بين الترجمتين الحرفية والضمنية، أي تجمع بين الشكل والمضمون، بحيث توفق بين الالتزام بالترجمة الكاملة الأمينة والتقيد بالمضمون أو المعنى أو الجوهر.

المطلب الثاني: - تدوين المعلومات

أولاً: المقصود بالتدوين:

📖 يقصد بالتدوين: "عملية نقل المعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية، وتسجيلها على أوراق أو ملفات أو اسطوانات كمبيوتر، بطريقة معينة تتيح للباحث الرجوع إليها بيسر وسهولة عند كتابة بحثه، وكلما احتاج إليها".

ثانياً: أهمية التدوين:

📖 تكمن أهمية التدوين في كونه وسيلة لحفظ المعلومات، يتفادى بها الباحث نسيان أو تداخل هذه المعلومات والبيانات الخاصة ببحثه. **ومن ناحية ثانية**، في كونه وسيلة لتصنيف المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وتحديد المعلومات والبيانات الخاصة بكل جزئية من جزئياته، ووضعها في ملف خاص بها مما يسهل عمل الباحث. **ومن ناحية ثالثة**، في كونه يبرز للباحث أوجه القصور في الخطة المبدئية للبحث، حيث أن الباحث في ضوء ما يدونه من معلومات قد يعدل في الخطة المبدئية بالحذف والإضافة، وبذلك تساعد عملية التدوين على وقوف الباحث على المعالم النهائية لخطة البحث.

ثالثاً: طرق التدوين:

📖 يتم التدوين بعدة طرق، تتمثل في: التدوين عن طريق البطاقات، التدوين عن طريق الملفات، التدوين عن طريق التصوير الضوئي، التدوين عن طريق الكمبيوتر.

١- التدوين عن طريق البطاقات:

📖 يقصد بالبطاقات أو فيشات البحث، أوراق مقواة مسطرة (ورق سميك) بمقاس معين، عادة ما تكون ١٠سم × ١٥سم، تخصص لتسجيل الباحث المعلومات التي يحصل عليها من المراجع المختلفة.

يسجل الباحث في البطاقة المعلومات التي اقتبسها من المرجع، مصحوباً بتدوين البيانات الخاصة بالمرجع الذي أخذت منه المعلومة بدقة متناهية، فيتم ذكر اسم مؤلف المرجع، ورقم البند الخاص بالمعلومة التي تم اقتباسها، ورقم الصفحة التي ذكرت بها المعلومة. وإذا تم أخذ المعلومة من مقال، فيذكر اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم الدورية أو المجلة المنشور بها أو الرمز الخاص بها، وسنة صدورها، ورقم بند المقال الخاص بالمعلومة التي تم اقتباسها منه، ورقم الصفحة الخاصة بهذه المعلومة. وإذا كانت الفكرة المقتبسة طويلة وعجزت البطاقة عن احتوائها، فيقوم الباحث باستخدام بطاقة ثانية مع ضرورة ترقيمها، ويشير فيها كذلك إلى عنوان الفكرة وبيانات المرجع.

يجب على الباحث التزام الدقة في نقل المعلومات إلى البطاقة، بألفاظها وعلامات ترقيمها، أي أن يتم النقل حرفياً. إذ أن تلخيص المعلومة أو كتابة مفهومها قد يؤدي إلى تحريف مضمونها، حيث أن الباحث في فترة التدوين لم تتكون لديه بعد القدرة والخبرة على وزن الأفكار وفهم أبعادها، كما أن تلخيص المعلومة أو كتابة مفهومها من شأنه حرمان الباحث عند الكتابة من اقتباس الجمل من مصادرها كما هي فيما لو احتاج إلى ذلك.

يقوم الباحث بجمع البطاقات المتعلقة بكل فرع أو مطلب أو مبحث أو فصل أو باب أو قسم في مظاريه، بحيث ينتهي الحال إلى تجميع الباحث لعدة مظاريه، بحسب تقسيمات الموضوع.

تتميز طريقة التدوين عن طريق البطاقات بسهولة تصنيفها وتوزيعها، وسهولة الرجوع إلى المعلومات وقت الحاجة إليها، وتمكين الباحث من الإحاطة جيداً بمادته العلمية، وتأمين دقة وانضباط إشارات الباحث في بحثه إلى المراجع والمصادر المختلفة. **إلا أنها يؤخذ عليها** أنها قد تكون مكلفة للباحث واستهلاكها وقتاً وجهداً كبيرين منه.

٢- التدوين عن طريق الملفات:

ترتكز طريقة التدوين عن طريق الملفات على قيام الباحث بإعداد مجموعة من الملفات الورقية لكل فرع أو مطلب أو مبحث أو فصل من بحثه، ويكتب عليه عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل الخاص به، ويرتب هذه الملفات طبقاً لخطة البحث.

تتميز طريقة التدوين عن طريق الملفات بكونها أقل تكلفة من طريقة التدوين عن طريق البطاقات حيث يستعمل الباحث في ظلها أوراق عادية وليست ورق مقوى. كما أن الباحث يتمتع بحرية كبيرة في تدوين المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع بحثه كاملة، لأن حيز الورقة أكبر من البطاقة.

٣- التدوين عن طريق التصوير الضوئي:

ترتكز طريقة التدوين عن طريق التصوير الضوئي، على قيام الباحث بتحديد الصفحات الخاصة بموضوع بحثه في مرجع معين، ثم يأخذ صورة ضوئية لهذه الصفحات، بدلاً من كتابة المعلومات على فيش أو في ملف. ويقوم الباحث بتدوين بيانات المرجع على مجموعة الأوراق المصورة، والتي تتمثل في اسم المرجع واسم المؤلف ودار النشر وسنة الطبع كما يقوم بكتابة عنوان الفصل أو المبحث أو المطلب أو الفرع الخاصة به هذه المعلومات المصورة، ثم يقوم بوضع هذه الأوراق المصورة في ملف أو دوسيه خاص بالفصل أو المبحث أو المطلب أو الفرع.

تعد طريقة التدوين عن طريق التصوير الضوئي الأكثر شيوعاً بين الباحثين حيث تتميز بالسرعة والسهولة، وتوفير الوقت والجهد إلا أنها يؤخذ عليها أنها قد تكون مكلفة لبعض الباحثين، كما أن الباحث يصعب عليه السيطرة على المعلومات والبيانات التي يقوم بتجميعها، كما يصعب عليه فصل الأفكار المتعلقة بموضوع بحثه عن بعضها.

٤- التدوين عن طريق الكمبيوتر:

ترتكز طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر على قيام الباحث بعمل ملفات داخل جهاز الكمبيوتر الخاص به، باستخدام برنامج خاص بذلك، على أن يخصص الباحث لكل فرع أو مطلب أو مبحث أو فصل من البحث ملفاً خاصاً، ويكتب على كل ملف عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل الخاص به، ثم يقوم بتدوين المعلومات والبيانات مصحوبة بتدوين البيانات الخاصة بالمرجع الذي أخذت منه، ويحتفظ بمجموع الملفات في ذاكرة الكمبيوتر أو على اسطوانات أو فلاشة لحين كتابة البحث أو الحاجة إليها.

- يجب على الباحث أن يدون المعلومات في البطاقات أو في الملف **بالحبر الجاف، وليس بالحبر السائل أو القلم الرصاص**، لأن هذين النوعين من الأقلام ما يكتب بهما يكون عرضة للتلف أو للمحو بسرعة. كما يجب على الباحث أن يكتب البطاقات بخط واضح يستطيع قراءته بسهولة ويسر.
- يجب أيضاً على الباحث الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الملفات إذا استخدم الكمبيوتر، حتى إذا فقدت نسخة أو تلفت، حلت الأخرى محلها، فلا يضيع مجهود الباحث.
- يجب على الباحث أخيراً، أن يكتب أي فكرة خاصة به، أو أي نقد أو تعليق يَعمُن له أثناء قراءته لأي مرجع، ولا يعتمد في هذا الصدد على ذاكرته، فكثيراً ما ضاعت الأفكار القيمة التي جاءت بها قريحة الباحث في لحظة ما، ولم يدونها اعتماداً على ذاكرته.

س/وضح كيفية صياغة البحث العلمي القانوني؟

الفصل الخامس :- صياغة البحث العلمي القانوني

- بعد أن يفرغ الباحث من جمع المادة العلمية، تصبح ملامح البحث أكثر وضوحاً وتحديداً، عندئذ يبدأ الخطوة التالية وهي "صياغة البحث". ويقصد بصياغة البحث، كتابته بأسلوب الباحث، حيث يقوم بالربط بين الموضوعات بطريقة محكمة واضحة .
- مما لا شك فيه، أن مرحلة الصياغة تعد المرحلة الحاسمة في إعداد البحث، حيث أن كل ما سبقها من مراحل تمثل مقدمات لهذه الصياغة.
- ينبغي أن يتوافر في صياغة البحث العلمي القانوني مجموعة من الضوابط، تتمثل في: المفردات وصياغة الجمل والعبارات، والوضوح، والتسلسل المنطقي في عرض الأفكار، والالتزام بالقواعد النحوية والإملائية، وعلامات الترقيم، وضرورة توثيق البحث، والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. كما أن صياغة البحث العلمي من ناحية ثانية، تتم غالباً على مرحلتين، مرحلة الكتابة المبدئية، ومرحلة الكتابة النهائية. كما تستلزم تلك الصياغة من ناحية ثالثة، وضع التنظيم النهائي للبحث تمهيداً لطباعته، ثم القيام بطباعته في صورته النهائية. وهو ما سوف نتعرض له في المباحث التالية:

المبحث الأول :- ضوابط كتابة البحث العلمي القانوني

- يقصد بضوابط الكتابة، مجموعة الأسس والقواعد التي يتعين مراعاتها عند كتابة البحث، وتتمثل هذه الأسس والقواعد في: الالتزام بأسلوب كتابة البحث العلمي، الالتزام بقواعد اللغة العربية، والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

أولاً: الالتزام بأسلوب كتابة البحث العلمي القانوني:

- يُعد أسلوب كتابة البحث هو المعيار الذي يبرز الفروق بين مهارات الباحثين، إذ أن المعلومات والأفكار موجودة في المراجع، وتحت نظر جميع الباحثين، إلا أن ما يميز باحث عن آخر هو قدرته على التعبير عن هذه الأفكار وعرضها بأسلوب واضح وشيق، ومناقشتها بطريقة منهجية ومنطقية.
- ويقصد بالأسلوب العلمي في الكتابة، اختيار الكلمات الدقيقة المؤدية إلى المعنى بطريقة مباشرة، ونظم هذه الكلمات في جمل، وضم هذه الجمل إلى بعضها البعض لتكون فقرة تعبر عن فكرة معينة بصياغة واضحة سلسة.

١-عناصر أسلوب البحث القانوني:

أ-العنصر الأول: الكلمة:

- تعد الكلمة هي البنية الأولى في بناء البحث، ومن ثم يجب على الباحث مراعاة عدة أمور عند اختياره كلمات بحثه، **فمن ناحية أولى**، يجب عليه اختيار الألفاظ المألوفة القريبة إلى الذهن والتي يسهل فهمها من القارئ، وأن يبتعد عن استخدام الألفاظ العربية المهجورة، **ومن ناحية ثانية**، يجب على الباحث أن يدقق في اختيار الكلمات المناسبة للتعبير عن أفكاره بوضوح، وأن يستخدم مفردات واضحة، وأن يبتعد عن

الكلمات المشتركة بين أكثر من معنى، حيث يجب أن يتميز أسلوب كتابة البحث القانوني بالدقة والوضوح. ومن ناحية ثالثة، يجب استخدام مترادف الكلمات التي تعبر عن معنى واحد، والابتعاد عن تكرار نفس الكلمة عدة مرات في الجملة الواحدة قدر الإمكان، فاللغة العربية ثرية بمفرداتها التي تغني الباحث عن تكرار اللفظ ذاته.

ب-العنصر الثاني: الجملة:

تتكون الجملة من عدة كلمات تُعبر عن معنى معين، ويجب على الباحث مراعاة عدة أمور عند صياغة الجمل في بحثه، فمن ناحية أولى، يجب على الباحث أن يعبر عن المعنى الذي يريده بأقل قدر ممكن من الألفاظ، بحيث تكون الجمل قصيرة مقتصدة الكلمات. ومن ناحية ثانية، يجب على الباحث مراعاة ترتيب الجملة، وتجنب الفواصل بين أجزائها الرئيسية.

ج-العنصر الثالث: الفقرة:

مجموعة من الجمل المترابطة، تدور حول فكرة واحدة، ذات كيان مستقل، وتشكل مع غيرها من الفقرات مجموع البحث. ويجب على الباحث مراعاة عدة أمور عند صياغة الفقرة في بحثه:

من ناحية أولى، لما كانت الفقرة مجموعة من الجمل المترابطة، فيجب على الباحث حسن استخدام أدوات الربط بين الجمل (مثل: الواو، الفاء، من ثم، وحيث أن)، بحيث تأخذ الجمل برقاب بعضها البعض فيتكون منها فقرات متناسقة مترابطة المعنى والأسلوب.

من ناحية ثانية، لما كانت الفقرة تعتبر فكرة مستقلة من أفكار البحث، فيجب أن تكون مرتبة ترتيباً منطقياً، بحيث تبني كل جملة فيها على ما قبلها وتمهد لما بعدها، كما يراعى التسلسل في ترتيب الفقرات بحيث ينتقل القارئ من فقرة إلى أخرى بسهولة ويسر، وهكذا يتحقق للباحث ارتباط الفقرات وتعايق الأفكار وتماسكها. ومن الجدير بالذكر، أن القارئ يجب أن يتضح له مدى التسلسل والصلة بين الفقرات بعضها بعضاً، وارتباط كل فقرة بما قبلها من الفقرات، وارتباط كل فقرات الفصل مع عنوانه،

من ناحية ثالثة، يجب على الباحث عند صياغة الفقرات مراعاة أن تكون متوسطة الحجم، وعادة ما تكون عدة أسطر، حيث أن الفقرات الطويلة تشعر القارئ بالملل، والفقرات القصيرة قد لا نستطيع التعبير بدقة عن فكرة مستقلة.

من ناحية رابعة، يجب أن تظهر الفقرة مستقلة وواضحة من الناحية الشكلية بمجرد النظر إليها.

٢-خصائص أسلوب البحث القانوني:

يجب على الباحث أن يكتب بحثه بأسلوب علمي رصين، يتوافر فيه الوضوح، والتسلسل، والأصالة، وعدم الاستطراد. إذ أن هذه الأمور تعد خصائص أساسية يجب على الباحث مراعاتها عند صياغة بحثه.

أ-يتسم أسلوب البحث القانوني بالوضوح:

الباحث المتمكن من موضوع بحثه يحسن التعبير عنه بلغة واضحة، ومن هنا يجب على الباحث أن يبتعد عن الجمل الغامضة أو التي تحتل ازدواج المعنى أو المعقدة. كما يجب عليه الابتعاد عن المبالغة في الأساليب المالية في الكتابة، إذ على الباحث استخدام لغة القانون واصطلاحاته ليعبر بها عن أفكاره، حيث تتميز هذه اللغة وتلك الاصطلاحات بالوضوح والدقة في التعبير، وتبتعد عن الأساليب الأدبية واستخدام المحسنات البديعية والاستعارات المكنية والتشبيهات، ما دام البحث في غير احتياج لها.

ب-يعد التسلسل في الأفكار من أهم خصائص أسلوب البحث القانوني:

الباحث ينبغي عليه أن يعرض أفكاره بأسلوب علمي يقوم على التسلسل المنطقي في عرض الموضوع، بحيث يتدرج الباحث في عرض أفكاره من العام إلى الخاص، ومن المسلمات إلى الخلافات. كما يجب عليه أن يكتب بحثه بأسلوب مترابط، تتسلسل فيه الأفكار، بحيث تحتوي كل فقرة على فكرة متميزة، وتكون كل فكرة امتداداً لما قبلها وتمهيداً للفكرة التالية إلى أن ينتهي البحث.

ج-يتميز أسلوب البحث العلمي القانوني بالأصالة:

إذ يجب على الباحث أن يبرز شخصيته العلمية المستقلة من خلال: كتابة البحث بأسلوبه وتعبيره، والابتعاد قدر الإمكان عن النقل الحرفي المستمر مما جمعه من مادة علمية، ويُعد ذلك من أصول وقواعد البحث العلمي. وإظهار استقلاليتنه في الفكر، وكفاءته في التحليل والنقد، وقرته على الاستنتاج، وتمكنه من التأصيل وتبني المواقف والأفكار العلمية.

د- يتميز أسلوب البحث القانوني أيضاً بعدم الاستطراد :

نظراً لأنه يؤدي إلى تسرب القلق والإرباك للقارئ وتخلخل تركيزه في تتبع نقطة معينة، مما يؤدي إلى إصابة القارئ بالملل نتيجة لانقطاع التسلسل في الأفكار. ولذلك يجب على الباحث كتابة بحثه بأسلوب موجز يُعبر فيه عن أعماق المعاني بأقل الكلمات، **ويقصد بالإيجاز هنا** الإيجاز المُعبر الذي لا يخل بجوهر الفكرة. وفي ضوء ذلك يجب على الباحث أن يتجنب قدر الإمكان التكرار في التعبير واللفظ والمعنى للفكرة الواحدة .

هـ- يجب على الباحث تجنب الجدل العقيم :

تجنب التركيز على الحقائق والبديهيات المسلم بها أو أدلتها. ويجب عليه أيضاً عند قيامه باقتراح رأي معين، أن يقيم الأدلة التي تدعمه، وعليه أن يبدأ بأبسط الأدلة ثم القوي فالأقوى، حتى ينقل القارئ أولاً من جانب المعارضة إلى جانب التشكك، ثم ينقله بالدليل الأقوى إلى تأييد رأيه.

ز- يجب على الباحث أخيراً، أن يبدأ كل قسم أو باب أو فصل بمقدمة أو تمهيد وتقسيم :

ذلك قبل الدخول في صياغته، كما يستحسن أن تتضمن نهاية كل قسم أو باب أو فصل اختصاراً مركزاً للمعلومات الأساسية التي وردت فيه.

ثانياً: الالتزام بقواعد اللغة العربية:

يتعين على الباحث عند كتابة بحثه ضرورة الالتزام بقواعد اللغة العربية، **وهذا الالتزام يقتضي من الباحث مراعاة أمرين أساسيين وهما:** ضرورة تنظيم الكتابة باستخدام علامات الترقيم والضبط. والالتزام بقواعد النحو والإملاء في ضبط الكلمات المستخدمة في الكتابة.

١- ضرورة استخدام علامات الترقيم والضبط :

يمكن تعريف علامات الترقيم بأنها: رموز اصطلاحية تواتر عليها علماء اللغة العربية، وتوضع بين أجزاء الكلام، أو بين الجمل، بقصد تيسير القراءة والفهم. ويطلق عليها البعض **علامات الوقف**، بينما يطلق عليها البعض الآخر **العلامات الإملائية**.

تحتل علامات الترقيم أهمية كبيرة في اللغة العربية بصفة عامة، وفي تحرير البحوث العلمية بصفة خاصة، حيث يتوقف عليها القراءة الصحيحة، وبالتالي الفهم الصحيح، كما أنها تساعد على تعيين مواقع الفصل والوصل وضبط الثبرات الصوتية من استفهام أو تعجب أو استنكار.

تتمثل علامات الترقيم في:

- ١) **النقطة (.)**: توضع النقطة في نهاية الجملة التامة المعنى، أو عند انتهاء الكلام أو الفقرة.
- ٢) **النقطتان الرأسيتان (:)** : وتستخدمان في المواضع الآتية : بين الشئ وأقسامه وأنواعه ، بين المجرى وتفصيله ، بعد العناوين الفرعية التي توضع في بداية السطر، بعد قال ، قبل الأمثلة .
- ٣) **النقاط الأفقية** : توضع ثلاث نقاط أفقية (...) عند الحذف من الكلام المقتبس حرفياً إذا كان الكلام المحذوف لا يتجاوز سطراً واحداً، أما إذا كان الكلام المحذوف يتجاوز السطر فتوضع النقاط الأفقية بمقدار سطر.
- ٤) **الفاصلة (،)**: وتستخدم في المواضع الآتية: بين الجمل المتصلة المعنى التي يكمل إحداها الأخرى، وبين المفردات المعطوف بعضها على بعض، وبين الكلمات مترادفة المعنى في الجملة الواحدة وبعد لفظ المنادى ، وبين جملة الشرط وجملة جواب الشرط ، وبين القسم وجوابه .
- ٥) **الفاصلة المنقوطة (؛)** : وتستخدم في الموضعين الآتيين: للفصل بين جملتين تكون ثانيتهما سبباً للأولى، وبين الأسماء والعناوين .
- ٦) **الشرطة الأفقية (-)**: وتستخدم في المواضع الآتية: بين العدد والمعدود (٣-...)، بين رقمين للدلالة على أنهما يشتملان ما بينهما (انظر ص ٣-٥)، في بداية السطر إذا أريد الاستغناء عن الأرقام، بين تاريخ الحياة وتاريخ الوفاة.
- ٧) **الشرطتان الأفقيتان (- -)** : وتستخدم لفصل جملة أو كلمة معترضة فتصل ما قبلها بما بعدها .
- ٨) **الشرطة الرأسية المائلة (/)**: وتستخدم في الموضعين الآتيين: بعد الألقاب وقبل الأسماء، بين التاريخ الهجري بالنسبة إلى الميلادي أو العكس (١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م) .
- ٩) **علامة الاستفهام (?)**: وتستخدم بعد الجملة الاستفهامية.
- ١٠) **علامة التعجب (!)** : وتستخدم في نهاية الجمل التي تعبر عن انفعالات نفسية للكاتب من فرح، أو حزن أو أسف أو دهشة ولذلك تسمى أيضاً علامة الانفعال.

- (ك) **القوسان الهلايان (())** : ويستعملان في المواضع الآتية: حول الأرقام في متن الصفحات وهوامشها، وحول عبارات التفسير المضافة والإيضاحات والدعاء، وحول عنوان فرعي للعنوان الأصلي.
- (ل) **القوسان المركنان ([[:]])** : ويستعملان حول الإضافات التي يدخلها الباحث على النصوص المقتبسة حرفياً.
- (م) **علامات التنصيص (" ")** : وتستعمل في المواضع الآتية: حول ما يقتبسه الباحث حرفياً من الغير، وحول بعض الاصطلاحات والكلمات لتمييزها، وحول عناوين التقارير والمقالات.
- (ن) **علامة التتابع (=)** : وتوضع في آخر الصفحة إذا لم يكتمل الهامش كما يوضع مثلها في أول هامش الصفحة التالية، إشارة إلى أن ما يبدأ به هامش هذه الصفحة تابع لما كتب في هامش الصفحة السابقة.
- (س) **التشكيل**: يستعمل التشكيل في العادة للكلمات النادرة أو التي تحمل أكثر من معنى، فالتشكيل يزيل اللبس، ويُسهل القراءة، وعلى الباحث ألا يبالغ في استعمال تشكيل الكلمات في بحثه، إذ يجب ألا يلجأ إلى التشكيل إلا إذا كانت الكلمة تحتاج إلى إيضاح، مع الاقتصار في تشكيل الكلمة على الحرف فقط الذي يُسهل قراءة الكلمة قراءة صحيحة.

٢- الالتزام بقواعد النحو والإملاء:

يقصد بقواعد النحو والإملاء، تلك القواعد التي يتم بها ضبط الكلمات من الناحية الإعرابية ومن الناحية الهجائية. والالتزام الباحث بهذه القواعد في ضبط الكلمات المستخدمة في الكتابة، يتيح له التمكن من كتابة بحثه بأفضل صورة ممكنة، والتعبير عن مقاصده بدقة في جمل متناغمة. ويقتضي هذا الالتزام من الباحث ضرورة الإلمام بقواعد النحو والإملاء، وفي حالة تعذر ذلك عليه يجب أن يعرض بحثه على متخصص في هذه القواعد ليصبح له ما ورد في البحث من أخطاء.

ثالثاً: الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي:

يتعين على الباحث ضرورة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي عند كتابة بحثه، وهذا الالتزام يقتضي مراعاة الباحث لأمرين أساسيين، هما: الابتعاد عن الافتخار وتضخيم الذات، والعدالة في الكتابة عن آراء الآخرين.

١- الابتعاد عن الافتخار وتضخيم الذات:

يقصد بذلك عدم المبالغة في الاعتداد بالنفس، والابتعاد عن استخدام الأساليب الموحية بالتعالي على آراء الآخرين وأفكارهم، **وتتمثل الحكمة في ذلك**، أن البحث يجب أن يعكس موضوعية الباحث وتجربته، وليس نقل الطابع الشخصي للباحث، ونبرة تعاليه على القارئ وعلى آراء وأفكار الآخرين، فضلاً عن أن الابتعاد عن الافتخار وتضخيم الذات من شأنه أن يعصم الباحث من الشطط والانحراف بفكره عن جادة الصواب.

تأسيساً على ذلك، يجب على الباحث أن يبتعد قدر الإمكان عن استخدام العبارات الآتية: "نحن نرى"، "أنا أرى"، "ورأينا في الموضوع"، "اتجاهنا في هذا الصدد"، "وجهة نظري"، "من جانبنا لا نوافق"، "نرى رفض هذه الآراء"، وما إلى ذلك من مثل هذه العبارات، وأن يستخدم الباحث بدلاً منها: "يبدو أن"، "يستشف من ذلك"، "يتضح مما سبق"، "حقيقة الأمر أن"، "الواقع أن"، "على هذا الأساس"، وما إلى ذلك من مثل هذه العبارات.

٢- العدالة في الكتابة عن الآخرين:

يقصد بذلك، ضرورة عرض آراء الآخرين بأمانة وموضوعية، دون ابتسارها، أو إخفاء بعضها، ومناقشتها مناقشة علمية سليمة. ويقتضي ذلك، عرض أفكار الآخرين مهما اختلفت أو تنوعت بمنتهى الدقة، مع تجنب بترها أو تشويهها أو الإضافة إليها. كما تقتضي أيضاً مناقشتها مناقشة علمية سليمة ضرورة إخضاعها للمناقشة بنوع من العدل والإنصاف، والبعد عن الهوى، وبأدب ينم عن خلق الباحث وصفاته، وعدم السخرية منها أو التهكم عليها عند نقدها.

تكمن خطورة عدم التزام العدالة في الكتابة مع آراء الآخرين، في وصم الباحث بعدم الأمانة وعدم الأخلاق، مما يؤدي إلى ازدرائه ونبذ ما يكتبه.

المبحث الثاني :- الاقتباس

يمكن تعريف الاقتباس في مجال البحث العلمي بأنه: استشهاد الباحث في نقطة معينة بآراء الآخرين وأفكارهم، لتأكيد فكرة معينة، أو لتدعيم وجهة نظر، أو للمقارنة، أو لمعارضة رأي من الآراء.

أولاً: أنواع الاقتباس:

يمكن تقسيم الاقتباس إلى نوعين: اقتباس حرفي أو نصي، واقتباس مع التصرف.

١- الاقتباس الحرفي:

يقصد بالاقتباس الحرفي، نقل آراء الغير وأفكاره نصاً أو حرفياً، دون أي تغيير في الأسلوب أو في الألفاظ، أو حتى في علامات الترقيم. ويُطلق على هذا النوع من الاقتباس أيضاً (الاقتباس المباشر)، حيث أن الباحث ينقل نصاً مكتوباً بالشكل أو الكيفية التي ورد بها تماماً.

وتتمثل الحالات التي يجب على الباحث الاقتباس الحرفي فيها، في الآتي:

- أ- **الرأي الخلفي لأحد الفقهاء** ← حيث يجب نقله كما هو، حتى يطمئن القارئ إلى أن ما كتبه الباحث يمثل فعلاً وجهة نظر الفقيه المنسوب إليه الرأي.
 - ب- **الأحكام القضائية** ← وذلك إذا كان الحكم يمثل عدولاً عن قضاء سابق ومستقر في المحاكم، أو أن يكون الحكم شاذاً بين الأحكام التي سبقتها والتي تلتها.
 - ج- **النصوص القانونية** ← التي يستشهد بها الباحث، إذ أن النصوص القانونية تذكر دائماً بلفظها وليس بمعناها.
- ## ٢- الاقتباس مع التصرف:

يقصد بالاقتباس مع التصرف، صياغة الباحث لأفكار الغير وعرضها بأسلوبه الخاص، للاستشهاد بها في بحثه. وهذا النوع من الاقتباس يتضمن حالات الاقتباس مع إعادة الصياغة، أو الاقتباس مع التلخيص، والشرح والتحليل والتعليق.

يُطلق على هذا النوع من الاقتباس أيضاً (الاقتباس غير المباشر)، حيث أن الباحث يستعين بفكرة معينة أو بعض الفقرات ويتم صياغتها بأسلوب جديد.

يجب على الباحث عند الاقتباس بالمعنى، أن يحافظ على جوهر الفكرة دون تحريف أو تغيير في معناها، فلا يجوز أن يدخل الباحث في الاقتباس ما لم يقصده الفقيه أو الحكم الذي يقتبس منه، أو أن يحذف بعض الأفكار التي تخل بجوهر الاقتباس.

في الحقيقة، فإن أي بحث من البحوث القانونية، لا يخلو من الجمع بين نوعي الاقتباس معاً، حيث لا يوجد بحث علمي قانوني يقوم على أحد نوعي الاقتباس فقط دون الآخر. فطبيعة البحث العلمي القانوني، تفرض على الباحث اللجوء إليهما معاً، ومن هنا، فنحن نرى أن منهج الاقتباس من المراجع ليست مسألة تحكيمية، بل هي **مسألة نسبية**، مرنة، ومتغيرة بحسب طبيعة موضوع البحث وفرع التخصص الدقيق، ونوع المعلومات المراد اقتباسها، ووظيفتها، ونوعية المراجع التي يعتمد عليها، إذ أن هناك من المراجع ما يجب على الباحث أن يقتبس منها اقتباساً حرفياً نصياً، وهناك ما يمكن الاقتباس منها مع التصرف.

ثانياً: ضوابط الاقتباس:

يجب على الباحث عند القيام بالاقتباس، الالتزام بالضوابط الآتية:

- ١- **الالتزام بالأمانة العلمية والدقة في النقل أو التلخيص** ← فإذا كان الاقتباس حرفياً يجب على الباحث التزام الدقة في نقل العبارة كما هي بأحرفها الهجائية وعلامات وترقيمها، وإذا لم يتجاوز الاقتباس ستة أسطر يوضع كجزء من الفقرة بين شوالات أي علامتي تنصيص "..."، أما إذا تجاوز الاقتباس ستة أسطر فيتم وضعه وضعاً مميزاً بأن يترك فراغاً بين الاقتباس وما قبله وما بعده، بحيث يكون الهامش يمين ويسار الاقتباس أوسع من الهامش المتبع في بقية البحث وأن يكون الفراغ بين سطور الاقتباس أضيق من الفراغ بين سطور بقية البحث.
- ٢- **أن يكون الاقتباس من المصدر** ← فلا يجوز الاقتباس من غير المصدر (المراجع الوسيطة)، لاحتمال أن يكون الاقتباس الأول غير صحيح. وفي حالة تعذر الرجوع إلى الأصل، وكان للاقتباس ضرورة وأهمية لموضوع البحث، يجب على الباحث أن يشير في الهامش إلى أن ما اقتبسه منقول عن المرجع المحدد بياناته في هذا الهامش.
- ٣- **الإشارة إلى مصدر الاقتباس** ← حيث يجب على الباحث أن يذكر اسم المؤلف عند أي اقتباس من كتاب أو دورية، ويُشار إلى مصدر الاقتباس في الهامش أسفل الصفحة ويعطى له رقم أو رمز معين. والمعلومات التي يجب ذكرها عن المصدر هي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان الطبع، اسم الناشر، رقم الطبعة وتاريخها، رقم الجزء إذا كان الكتاب له عدة أجزاء، ورقم الصفحة. أما إذا كان الاقتباس من مقال أو **بحث منشور في دورية**، فالبيانات التي يجب ذكرها هي: اسم المؤلف، عنوان البحث أو المقال، اسم الدورية، ومكان الطبع، ورقم العدد، تاريخ الصدور، ورقم الصفحة.

- ٤- أن يكون للاقتباس أهمية في تدعيم فكرة البحث → أو الدفاع عن رأي أو للتقويم أو النقد، حيث يجب أن يكون الاقتباس عاملاً مساعداً في إظهار شخصية الباحث واستقلال فكره .
- ٥- يجب مراعاة الدقة عند الاقتباس → بحيث لا يكون هناك تناقض بين النصوص المقتبسة، فيجب أن يكون الاقتباس متناسباً ومنسجماً مع الأفكار السابقة واللاحقة له، حتى تكون الرسالة نسيجاً واحداً وبنياً متناسقاً.
- ٦- إذا كان الباحث يريد اقتباس رأي فقهي ما لمناقشته → فعليه أن يتأكد أن هذا الفقيه لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك من بحوث، أو في الطباعات الحديثة للكتاب.
- ٧- إذا أراد الباحث أن يضيف كلمة أو عدة كلمات أثناء الاقتباس → ليشرح شيئاً، فلا بد أن توضع هذه الزيادات داخل قوسين مركبين أو معقوفين [...] .
- ٨- يُعد الباحث مسئولاً مسئولاً كاملة عن الأجزاء التي اقتبسها → من حيث صحتها لغوياً وأسلوباً وفكرة، ولا يعفيه من هذه المسؤولية كونه نقلها كما وردت في مصدرها، إذ عليه أن يُعقّب عليها إذا كان بها خطأ أو إبهام ما، فإن نقلها أو ضمنها بحثه دون تعقيب فقد رضي بها، وأصبحت وكأنها صدرت عنه لا عن صاحبها، ومن ثم يصبح مسئولاً عنها ومحاسباً على ما قد يكون بها من هفوات وهنات.
- ٩- إذا كان المقتبس مكتوباً بلغة أجنبية → فعلى الباحث ترجمته إلى لغة البحث، على أن يقرن الترجمة بالأصل، ويضعه إما في المتن أو في الهامش.

المبحث الثالث :- توثيق المعلومات

أولاً: مفهوم التوثيق:

١٥ يتعين على الباحث عند كتابة بحثه ضرورة التزامه بتوثيق البحث، ويُقصد بتوثيق البحث العلمي، إسناد المعلومات والبيانات التي اعتمد عليها الباحث في بحثه إلى مَنْ أخذها عنه من الغير، أي نسبة هذه المعلومات والبيانات إلى أصحابها الحقيقيين. فهو يقوم على إسناد كل فكرة وكل رأي إلى صاحبه، وذلك بذكر بيانات المرجع الذي أخذت منه الفكرة أو الرأي.

ثانياً: أنواع التوثيق:

١٥ يتم توثيق المعلومات والبيانات التي اعتمد عليها الباحث في بحثه بإحدى طريقتين، أولهما طريقة التوثيق في الهامش، وثانيتهما طريقة التوثيق في المتن.

١- التوثيق في الهامش:

١٥ ما يخرج عن النص الوارد في المتن، بقصد الإشارة أو الشرح أو التعليق، وإذا وضع في الصفحة نفسها فيكون مفصلاً عن المتن بخط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة، ويكتب بخط أصغر حجماً من حجم الخط المكتوب به متن الصفحة. كما يطلق الهامش، في حالة عدم تقسيم صفحات البحث إلى متن وهامش، على مجموعة الصفحات التي تخصص بعد كل فصل أو باب أو قسم أو في نهاية البحث، لإسناد المعلومات والبيانات التي استند إليها الباحث في كتابته للفصول أو الأبواب أو الأقسام أو البحث بأكمله.

أنواع الهامش:

١٥ كتابة الهامش على نوعين: الأول: حيث يتم كتابته أسفل الصفحة مباشرة، ويطلق عليه Footnote، وهو الهامش الأكثر شيوعاً في الرسائل العلمية والمؤلفات العامة، وهو أكثر دقة ويساعد القارئ على متابعة المعلومات والوثوق من مصادرها مباشرة. والثاني: حيث يتم كتابته في صفحات متتالية في نهاية كل فصل أو باب أو قسم من البحث، ويطلق عليه Endnotes، وهو شائع الاستعمال في البحوث التاريخية والرسائل التي تُعد في بعض الجامعات الإنجليزية والأمريكية، وهو نادر الاستعمال في الرسائل العلمية القانونية في مصر، وهذا النوع من الهوامش مرهق للباحث والقارئ، حيث يشتت القارئ، ويشوبه عدم الدقة في بعض الحالات.

ترقيم الهامش:

١٥ يتم ترقيم الهامش باتباع إحدى طرق ثلاث:

١٥ الطريقة الأولى: التوثيق وفقاً لترقيم مستقل → وتعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً بين الباحثين، كما أنها تعد من أسهل الطرق لأن الباحث في إمكانه حذف رقم أو إضافة آخر دون حاجة إلى تغيير في هوامش الصفحات الأخرى. وقد لا تكفي مساحة هامش الصفحة الواحدة في بعض الأحيان لكتابة الهامش كاملاً، وفي هذه الحالة يجوز استكمالها في بداية هامش الصفحة التالية مع وضع علامة التتابع (=) في نهاية هامش الصفحة المنتهية قبل الانتقال إلى صفحة الاستكمال التالية

🔗 **الطريقة الثانية: التوثيق وفقاً لترقيم مسلسل جزئي** ← ، ويقوم على تتابع الترقيم بدءاً من رقم واحد في متن صفحات كل فصل أو باب أو قسم، بحيث تختص صفحات كل فصل أو باب أو قسم في البحث بترقيم مسلسل متتابع مستقل عن ترقيم صفحات الفصول أو الأبواب أو الأقسام الأخرى التي يتضمنها البحث.

🔗 **الطريقة الثالثة : التوثيق وفقاً لترقيم تسلسل كلي** ← ويقوم على تتابع الترقيم في متن صفحات البحث بأكمله بدءاً من الرقم واحد، ويتم وضع هوامش كل صفحة أسفلها أو جميع الهوامش ووضعها في نهاية البحث. وتتميز الطريقتين الثانية والثالثة بسهولة خاصة عن الطباعة، إلا أنهما يسببان مشكلات للباحث عند إعداد بحثه خاصة إذا أراد إضافة هامش أو إلغاء هامش، حيث سيضطر إلى تغيير كل الأرقام التالية للهوامش.

وظائف الهامش:

أ- **توثيق المعلومات التي وردت في المتن** ← حيث تُعد خطوة توثيقية يشير فيها الباحث إلى المراجع التي حصل منها على مادته العلمية، وهو أمر تتطلبه الأمانة العلمية والتي تتمثل في الحرص على نسبة المعلومات إلى أصحابها أياً كان كم هذه المعلومات أو طبيعة تأثيرها في تكوين البحث، وبذلك يمكن تمييز مساهمات الباحث عن مساهمات غيره من الباحثين الذين استقى من مؤلفاتهم هذه المعلومات، كما أنها تمثل اعترافاً من الباحث بفضل أصحاب المؤلفات الذين انتفع بجهدهم.

ب- **إيضاح بعض المعلومات التي وردت مجملة في البحث ويرى الباحث وجوب إحاطة القارئ بها علماً** ← ولا يمكنه وضعها في المتن خشية عدم انضباط سياق فقرات البحث أو تشتيت القارئ وقطع تسلسل أفكاره، وهذا يمثل الدور التفسيري للهامش، حيث تؤدي الهوامش إلى تجريد المتن من الاستطراد في موضوعات لا تعد جزءاً أساسياً من البحث، ولكنها في الوقت نفسه ضرورية لإعطاء القارئ صورة كاملة لجوانب البحث.

ج- **معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث، ولا يقتضي المقام ذكرها في المتن** ← كبيان المقصود ببعض الاصطلاحات، أو التعريف ببعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن، أو ذكر الأحكام القضائية التي يؤيد بها رأيه أو التفسير الذي توصل إليه.

د- **إثبات النصوص القانونية الأجنبية والفقرات الأجنبية المقتبسة من الغير** ← وذلك بذكرهما فيه بلغتهما الأصلية، وذلك لكي يطمئن القارئ من فهم الباحث لهذه النصوص.

هـ- **إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث، سابق أو لاحق** ← ذكرت فيه مسألة معينة، أو وردت فيه دراسة لموضوع معين، تفادياً للتكرار.

و- **إحالة القارئ إلى مراجع تحدثت عن الفكرة التي أوردها الباحث في المتن بشكل أعمق وأوسع** ← فيستفيد القارئ من ذلك إذا أراد المزيد من المعلومات عن الفكرة.

🔗 **من الجدير بالذكر** ← أنه يجب عدم التوسع في الهوامش، حيث لا يجوز إطالتها إلا عند الضرورة الملحة وفي أضيق الحدود. كما يجب على الباحث ألا يخلط بين ما يجب أن يذكر في المتن وما يجب أن يذكر في الهامش، وهي مسألة فنية يمكن الوقوف عليها من خلال الخبرة.

٢- التوثيق في المتن:

🔗 ينصرف التوثيق في المتن إلى ذلك التوثيق الذي يتم فيه إسناد المعلومات والبيانات إلى من أخذت عنه من الغير داخل صفحة المتن عقب كتابتها مباشرة. والبحوث التي تأخذ بهذا النوع من التوثيق تخلو من الهوامش.

أنواع التوثيق في المتن:

وينقسم التوثيق في المتن إلى نوعين: التوثيق المختصر المباشر، والتوثيق بالأرقام:

أ- **التوثيق المختصر المباشر** ← الذي يتم داخل المتن، بوضع قوسين هلاليين عقب الفكرة المقتبسة مباشرة، ويكتب بداخلهما اسم المؤلف، واسم المرجع، ورقم الصفحة، دون ذكر بيانات المرجع التفصيلية، حيث تكتب البيانات الكاملة للمرجع في القائمة النهائية للمراجع والتي تكتب في آخر البحث. وتتميز هذه الطريقة، بإحاطة القارئ بالمعلومة ومصدرها دون أن يتحمل مشقة الرجوع إلى الهامش، كما أنها أسهل للباحث في الكتابة من التوثيق في الهامش حيث تجنبه الخطأ في ترقيم الهوامش، كما تؤدي إلى الاقتصاد في عدد صفحات البحث حيث تختصر المساحات التي تُستغل في كتابة الهوامش. ومع ذلك، يؤخذ على هذه الطريقة أنها ترهق الباحث عند إضافة أو حذف أحد المراجع،

كما أنها تؤدي إلى انقطاع أفكار القارئ أثناء اطلاعه على البحث حيث يضطر إلى قراءة التوثيق لوقوعه قرين الأفكار.

ب- **التوثيق بالأرقام** ويتم عن طريق الإشارة إلى المرجع برقم معين يرمز إلى هذا المرجع، وبجوار الرقم الذي يرمز إلى المرجع رقم الجزء إن وجد، ثم رقم الصفحة، ويتم وضع هذه الأرقام بين قوسين هلاليين عقب الفكرة المقتبسة. وتقتضي هذه الطريقة أن يكون الباحث قد كتب قائمة المراجع في آخر البحث، وقام بترقيمها بعناية ودقة، وعلى من يريد معرفة اسم المرجع أن يرجع إلى قائمة المراجع لبحث عن الرقم المشار إليه في المتن داخلها. وإذا كانت هذه الطريقة تمتاز بتقليل عدد صفحات البحث، وتيسير كتابته على الباحث، إلا أنها يؤخذ عليها إرهاق القارئ الذي يريد معرفة المرجع المقتبس منه، حيث سيضطر إلى الرجوع إلى قائمة المراجع النهائية للكشف عن الرقم ليعرف بيانات المرجع.

📌 **في الواقع، فإن التوثيق في المتن قليل الاستخدام مقارنة بالتوثيق في الهامش** فعلى الرغم من أنه يمتاز بصعوبة الوقوع في الخطأ عند إسناد المعلومات والبيانات، إلا أنه يحرم القارئ من ميزة تواصل القراءة ومتابعتها على نحو مباشر والاستغراق والتأمل بعمق في البحث، فيؤدي إلى انقطاع تسلسل الأفكار.

ثالثاً: طريقة التوثيق في الهامش:

📌 تختلف بيانات المرجع الذي يذكر في الهامش بحسب ما إذا كان المرجع يذكر لأول مرة، وما إذا كان المرجع يشار إليه للمرة الثانية دون أن يفصل بينه هامش آخر، وأخيراً إذا كان المرجع يذكر للمرة الثانية مع وجود فاصل بمرجع آخر مختلف.

١- حالة ذكر المرجع لأول مرة في الهامش:

📌 إذا كان الباحث يشير إلى مرجع معين لأول مرة، فيجب تدوين المعلومات الكافية عنه، والتي تتضمن الآتي:

- اسم المؤلف كاملاً كما هو مدون على غلاف المرجع** وإذا تعدد المؤلفون فيمكن الاكتفاء باسم المؤلف الأول وإضافة عبارة "وآخرون"، وإن كنا نفضل ذكر أسماء جميع المؤلفين ما دامت الإشارة لأول مرة. وإذا كان الكتاب لمؤلفين اثنين، فيكتب اسمهما معاً.
- اسم المرجع أو عنوانه، كما هو مدون على الغلاف** وإذا كان المرجع مكون من عدة أجزاء، يشار إلى رقم الجزء (ج١). وإذا كان المرجع رسالة علمية يكتب اسم الكلية والجامعة المانحة، مع الإشارة إلى كونها رسالة ماجستير أو دكتوراه.
- رقم الطبعة** وذلك إذا كان الكتاب قد صور في عدة طبعات، ودون عليه رقم الطبعة.
- اسم دار النشر** فإن كان الكتاب بدون ناشر، أشار الباحث إلى ذلك بعبارة "الناشر (بدون)".
- مكان النشر** أي المدينة التي نشر المرجع فيها.
- تاريخ النشر** أي سنة النشر، فإن كان النشر بدون تاريخ نشر على الغلاف، فعلى الباحث أن يشير إلى ذلك بعبارة "تاريخ النشر (بدون)".
- رقم الصفحة** فإن تعددت الصفحات المقتبسة منها وكانت متتالية كتب الباحث (ص ١٥ وما بعدها) أو كتب (ص ١٥-١٧)، أما إذا اختلفت الصفحات متفرقة كتب الباحث (ص ١٥، ١٨، ٢١).

٢- حالة ذكر المرجع للمرة الثانية:

📌 يجب التفرقة في هذه الحالة بين ما إذا كانت الإشارة إلى المرجع للمرة الثانية بدون فاصل وبين الإشارة الأولى للمرجع، وحالة ما إذا كان يوجد فاصل.

أ- ذكر المرجع للمرة الثانية بدون فاصل:

أي ذكر المرجع للمرة الثانية مباشرة بعد المرة الأولى دون أن يفصل بينهما فاصل بمرجع آخر، في هذه الحالة يجب على الباحث أن يكتب أمام رقم الهامش الجديد عبارة (المرجع السابق، الموضع نفسه)، وذلك في حالة عدم تغيير رقم الصفحة، أما إذا تغيرت الصفحة فيقوم بكتابة (المرجع السابق، ص...)، دون أن يذكر في الحالتين اسم المؤلف. وفي حالة المرجع الأجنبي يكتب (Ibid.p..).

ب- ذكر المرجع للمرة الثانية مع وجود فاصل:

أي ذكر المرجع للمرة الثانية ولكنه فصل بين هذه الإشارة والإشارة الأولى للمرجع إشارة هامشية إلى مرجع آخر، ففي هذه الحالة يجب على الباحث كتابة اسم المؤلف ثم يكتب عبارة (مرجع سابق، ص...). وفي حالة المرجع الأجنبي يكتب اسم المؤلف.

📌 **من الجدير بالذكر** أنه إذا استعان الباحث بعدة مراجع لمؤلف واحد، فإنه يجب عليه بالإضافة إلى اسم المؤلف كتابة اسم المرجع ثم يكتب عبارة (مرجع سابق)، ثم رقم الصفحة.

٣- قواعد سلامة التوثيق:

- أ- **يجب على الباحث أن يكتب كلمة (راجع) أو كلمة (انظر) ← في الهامش قبل كتابة اسم مؤلف المرجع وبيانات المرجع.**
- ب- **عند توثيق النص القانوني ← يجب على الباحث أن يشير إلى اسم القانون، ورقمه وسنة صدوره، بالإضافة إلى رقم النص.**
- ت- **يجب على الباحث أن يقتبس من المصدر الأصلي ← حيث لا يجوز له الاقتباسي أو النقل من اقتباسات أو نقول باحث آخر، وهو ما يسميه البعض الرجوع من خلال اليد الثانية أو المرجع الوسيط. وإذا اضطر الباحث إلى ذلك، لعدم إمكان العثور على المرجع الأصلي مثلاً فيجب عليه أن يكتب بيانات المرجع الأصلي كاملاً ثم يعقبه بعبارة (مشار إليه لدى..) ثم يذكر اسم مؤلف المرجع الوسيط وجميع بيانات هذا المرجع الأخير.**
- ث- **في حالة الاستعانة بالقرآن الكريم ← يجب ذكر اسم السورة، ورقم الآية.**
- ج- **في حالة الاستعانة بالكتاب المقدس ← يجب ذكر اسم السفر، ورقم الإصحاح، ورقم الآية.**
- ح- **إذا كان المرجع أجنبياً ومترجماً إلى اللغة العربية ← يجب ذكر اسم المترجم عقب عنوان المرجع مباشرة.**

المبحث الرابع :- مرحلة كتابة البحث

تتم كتابة البحوث غالباً على مرحلتين، تسمى المرحلة الأولى "المسودة الأولى" للبحث، وتسمى المرحلة الثانية "المسودة الثانية" للبحث.

أولاً: المسودة الأولى:

تتم كتابة المسودة الأولى للبحث وفقاً لتقسيم البحث الذي انتهى إليه الباحث، بعد مراجعته على ضوء قراءته للمعلومات والبيانات التي قام بتجميعها، على أن يؤجل كتابة مقدمة البحث وخاتمته لمرحلة المسودة الثانية، فكتابة البحث وفقاً لذلك، من شأنه حسن تسلسل أفكار الباحث وترابطها، ومن شأنها أيضاً السماح بكتابة مقدمة تُعد مدخلاً مناسباً ومنضبطاً للبحث، وكتابة خاتمة تجمع بإيجاز نتائج البحث وتوصياته.

لا يوجد ما يمنع الباحث من الكتابة دون الإلتزام بتقسيم البحث، إلا أنه يتعين عليه في هذه الحالة أن يكتب موضوعات أو أجزاء كاملة من البحث .

يقوم الباحث بكتابة المسودة الأولى من خلال إحاطته جيداً بالمعلومات والبيانات المتاحة لديه، ثم كتابة الأفكار من البطاقات بأسلوبه، ولا ينقل منها نقلاً حرفياً، وأن ينسب كل فكرة إلى صاحبها، وأني كتب مصادرها ومراجعها في هامش الصفحة التي وردت فيها الفكرة، وهذا المنهج في الاقتباس يسمى الاقتباس غير المباشر، ويعد هو الأصل في كتابة البحوث. إلا أنه في بعض الأحيان يمكن للباحث أن يقوم بنقل بعض المعلومات والبيانات التي استعان بها نقلاً حرفياً، وهذا المنهج في الاقتباس يسمى **الاقتباس المباشر**، ويعد هذا المنهج استثناء على الأصل في كتابة البحوث.

يجب على الباحث عند كتابة المسودة الأولى، أن يقوم بالكتابة في الأوراق على وجه الورقة دون ظهرها، وعلى سطر ويترك آخر، حتى يستطيع إدخال أية إضافات إذا لزم الأمر، وأن يقسم الورقة إلى قسمين، قسم للمتن وقسم للهامش، ويفصل بينهما بخط واضح.

ثانياً: المسودة الثانية:

المسودة الثانية للبحث هي إعادة كتابة المسودة الأولى للبحث مرة أخرى، بطريقة مطردة ومتسلسلة، مع ربط أجزاء المسودة الأولى بعضها ببعض، وتستغرق كتابة المسودة الثانية عادة وقت أقل بكثير من المسودة الأولى.

المسودة الثانية هي محاولة لتنقيح ما تم كتابته في المسودة الأولى، تهيئة للإخراج النهائي للبحث فالباحث يجب عليه أن يقوم بمراجعة ما كتبه، خاصة بعد أن عايش موضوع بحثه وتشبع به ذهنه، فقد يكون ما أبداه في بداية البحث من آراء أو أفكار يحتاج إلى تدعيم، ومن هنا تكون في المراجعة تصحيح وإضافة، بل إن المراجعة مفيدة في كل الأحوال سواء أسفرت عن إضافة أو حذف أو تصحيح أو ترتيب أو تنسيق، **ولذلك يجب مراعاة الآتي فيها.**

- ١- مراجعة الخطة النهائية للبحث، ووضع تصور نهائي لها.
- ٢- المحافظة على توازن أقسام البحث وأجزائه.

- ٣- التلخيص من تكرار المعاني والسرد الزائد للمعلومات، والتأكد من وضوح الأسلوب وسلامة الصياغة.
 - ٤- التأكد من الترتيب المنطقي للعبارة والفقرات، ورفع التناقض بين الأفكار الذي قد يوجد في المسودة الأولى نتيجة طول فترة إعدادها.
 - ٥- مراعاة التدقيق في اختيار العناوين الأساسية والفرعية، وإزالة ما قد يوجد بينها من تعارض.
 - ٦- مراجعة الهوامش جيداً، وضبط ما قد يكون شائباً من أخطاء.
 - ٧- مراجعة الأخطاء اللغوية والشكلية في البحث.
- بعد ذلك يقوم الباحث بكتابة المقدمة، ويراعى فيها أن تشكل تمهيداً موجزاً، ومدخلاً مباشراً لموضوع البحث، وأن يستخدم صيغة المستقبل لما سوف يعرضه في البحث. ثم يقوم الباحث بعد ذلك بكتابة الخاتمة، ويراعى فيها أن تكون موجزة، وأن تقتصر على نتائج البحث وتوصياته، دون التطرق إلى سرد وإعادة المعلومات التي تمت كتابتها في صلب البحث، وأن يستخدم صيغة الماضي لما عرضه في البحث.

المبحث الخامس :- إخراج البحث العلمي

ينصرف مفهوم إخراج البحث العلمي إلى طريقة تنظيم الشكل النهائي للبحث، وكذلك طباعته.

أولاً: التنظيم النهائي للبحث:

بعد أن ينتهي الباحث من كتابة البحث، عليه أن يقوم بتنظيم الشكل النهائي للبحث، على النحو التالي:

١- صفحة الغلاف الخارجي:

تعد صفحة الغلاف الخارجي أول ما يطالعه القارئ، وتكون من الورق السميك، وتختلف البيانات التي يتضمنها الغلاف بحسب نوع البحث، وهل هو من البحوث الموجهة أم من البحوث الحرة. فإذا كان البحث من البحوث الحرة فتقتصر البيانات على: عنوان البحث اسم الباحث، اسم الناشر، سنة الطبع، رقم الطبعة، مكان النشر. وإذا كان البحث من البحوث الموجهة فيجب أن تشمل البيانات الآتي: عنوان البحث، اسم الباحث وبياناته، اسم المشرف ولجنة المناقشة وبياناتهم، اسم الجامعة والكلية والقسم العلمي التابع له الباحث، الدرجة العلمية المراد الحصول عليها، سنة إعداد البحث. ويجب على الباحث أن يرتب هذه البيانات في الصفحة ترتيباً محكماً متناسقاً، وأن يحدد مكان كل بيان في الصفحة بالحجم والأبعاد المناسبة بينها. ولا يفضل وضع أشكال أو زخرفات على الغلاف في البحوث القانونية.

٢- صفحة الغلاف الداخلي:

هي الصفحة التي تلي الغلاف الخارجي، وهي تشتمل على البيانات نفسها الواردة في صفحة الغلاف الخارجي، فهي تعتبر نسخة ثانية منها، إلا أن ما يميزها هو أنها من الورق العادي. ويفضل أن تفصل بين صفحة الغلاف الخارجي و صفحة الغلاف الداخلي ورقة بيضاء.

٣- صفحة الآية القرآنية أو الإنجيلية:

فيها يقوم الباحث بكتابة آية من القرآن الكريم، أو من الإنجيل، تتناسب وموضوع البحث، أو تعبر عن قيم أو قناعات يعتز بها الباحث، أو تحث على العلم، أو تعظم مكانة العلماء والباحثين. ويجب على الباحث أن يكتب اسم السورة ورقم الآية، إذا كانت الآية من القرآن الكريم، وأن يكتب اسم الإنجيل واسم السفر ورقم الإصحاح، ورقم الآية، إذا كانت الآية من الإنجيل.

٤- صفحة الإهداء:

جرت عادة بعض الباحثين إلى كتابة إهداء بحثه إلى شخص أو أشخاص معينين، ويعد كتابة الإهداء أمر غير ملزم، فقد يكتبه الباحث أو لا يكتبه وذلك حسب اختياره. إذا أراد الباحث كتابة إهداء لبحثه، فالأفضل أن يهديه إلى شخص كان له أثر مباشر عليه في البحث أو في حياته.

٥- صفحة الشكر:

هذه الصفحة توجد عادة في رسائل الدكتوراه والماجستير، ومن خلالها يشكر الباحث المشرف ولجنة المناقشة التي قبلت مناقشة رسالته، وفيها أيضاً يشكر كل من كان له دور بارز في مساعدته في إتمام بحثه. ويجب على الباحث ألا يطيل في الشكر أو يبالغ فيه، أي يجب الإيجاز في عبارات الشكر قدر الإمكان حتى يكون أكثر تأثيراً، وتؤتي عبارات الشكر ثمارها. ويجب عدم تقديم الشكر إلا إلى من هو جدير به، إذ أن الرسائل ليست مكاناً للمجاملات.

٦- قائمة الاختصارات:

يكتب الباحث في هذه الصفحة كل الاختصارات التي استخدمها في بحثه، وأمام كل اختصار الكلمة الكاملة التي يعبر عنها. ويفضل أن توضع قائمتين للاختصارات، إحداهما للاختصارات العربية والأخرى للاختصارات الأجنبية، وأن تكون لكل قائمة صفحة مستقلة. كما يجب ترتيب هاتين القائمتين أبجدياً.

٧-المقدمة:

مقدمة البحث هي بوابة الدخول إلى البحث، فهي أداة التعريف بموضوع البحث ومشكلاته، وأهدافه وأهميته، وصعوباته، ومنهجه، والإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث وكان لها دوراً في توضيحه. وبناءً على ذلك، يجب أن تتضمن المقدمة: نبذة عن موضوع البحث، أهمية الدراسة، أهداف البحث، مجال البحث ونطاقه الزمني والموضوعي، صعوبة البحث، منهج البحث، عرض تقسيم البحث وعرض الخطوط الأساسية للخطّة.

٨-الباب التمهيدي:

تأتي أهمية الباب التمهيدي عندما يكون هناك موضوع مرتبط بالبحث بشكل غير مباشر، ويرى الباحث ضرورة التعرض إليه، أو عندما يريد الباحث أن يقدم بصفة عامة للنظام القانوني الذي ستتناول الرسالة دراسته. وليس من الضروري أن تحتوي كل رسالة على باب تمهيدي، إذ أن الأمر يخضع لظروف البحث ووجهة نظر الباحث في ذلك.

٩-طلب البحث:

يُعد صلب أو محتوى البحث هو جوهر البحث، والمقصد الحقيقي من وراء البحث، وفيه يتناول الباحث موضوع بحثه وفقاً للتقسيم الذي بينه في مقدمة البحث. وليس هناك حجم مثالي لمحتوى أو صلب البحث، حيث يتحدد حجم البحث حسب طبيعته، إلا أن الأفضل أن يكون مختصراً.

١٠-خاتمة البحث:

فيها يذكر الباحث ملخصاً لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها من خلال البحث. وبذلك تُعد الخاتمة والتوصيات هي المحصلة النهائية المستخلصة من البحث، ويُفضل أن يبين الباحث النتائج ثم يذكر التوصيات.

١١-الملاحق:

الأشياء التي تمثل تكملة ضرورية للبحث، وتزيد من فائدته بالنسبة للقارئ. فالملاحق في البحث العلمي على قدر كبير من الأهمية، إذا كانت طبيعة البحث تتطلب إيرادها، كما أنها تعد وسيلة إرشادية للقارئ حيث يمكن أن يستفيد منها من يريد التعمق أو المزيد من الإيضاح، ويجب أن تقتصر على ما يصعب على القارئ الحصول عليه، أما ما يسهل الحصول عليه فلا يجب وضعه في الملاحق. وقد جرت العادة على وضع هذه الملاحق في نهاية البحث، حيث لا يمكن وضعها في صلب الرسالة، وذلك حتى لا ينقطع انسجام الموضوع وتسلسله.

تتنوع الملاحق التي يمكن وضعها في نهاية البحث بحسب طبيعة البحث ← فيمكن أن تكون الملاحق نصوص إحدى المعاهدات الدولية المتعلقة بالبحث، أو نصوص بعض القوانين التي تم الاستعانة بها في البحث، أو نماذج لصيغ الدعاوى القضائية أو صيغ القود أو نماذج اتفاق أو شرط تحكيم، أو نماذج استمارات استبيان، أو نماذج توضيحية لبعض المعلومات التي وردت في البحث، أو أحكام قضائية استند إليها الباحث، أو وثائق استند إليها البحث.

قد اختلف الرأي حول المكان المناسب لوضع الملاحق ← فقد ذهب البعض إلى أن مكانها بعد مصادر البحث (قائمة المصادر والمراجع)، إلا أن الرأي الراجح يرى أن مكانها بعد خاتمة الرسالة مباشرة، وذلك لوجود صلة علمية مباشرة بين الملاحق والرسالة، بالإضافة إلى أن قائمة المراجع قد تشمل المصادر التي أخذت منها هذه الملاحق، لذلك وجب أن توضع مصادر البحث بعد كل شيء علمي وردت الإشارة إليه.

١٢- قائمة المصادر والمراجع:

تشتمل قائمة المصادر والمراجع على كافة ما اعتمد عليه الباحث في إعداد بحثه، ويتم ترتيبها أبجدياً طبقاً لأسماء أصحابها. وأما المؤلفات الصادرة عن هيئات معينة، فيتم ترتيبها على حسب عنوان الكتاب. وتبدأ قائمة المراجع بالمراجع العامة، ثم المتخصصة، ثم الرسائل العلمية، ثم البحوث والمقالات والتعليقات على الأحكام القضائية ثم مجموعات الأحكام، ثم المدونات التشريعية، ثم الوثائق، ثم المعاجم اللغوية.

يجب أن تقسم المصادر والمراجع إلى قسمين، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الأجنبية. ويجب أن يتضمن كل مرجع نفس البيانات التي سبق ذكرها عند الحديث عن التوثيق في الهامش لأول مرة.

يُفضل عدم إعطاء أرقام سلسلة للمصادر والمراجع في قائمة المراجع، لأن ذلك يُعد استعراضاً لقراءات الباحث، وهو أمر غير مستحب، إذ أن العمل العلمي الجاد يفصح عن نفسه دون الاتجاه لمثل هذه الأمور.

١٣- الفهرس:

يعد الفهرس دليل يرشد القارئ ولكي يتحقق هذا الهدف يجب إخراج فهرس المحتويات بشكل يحقق هذا الهدف، وذلك بكتابة عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بحجم خط متدرج من الأكبر إلى الأصغر.

يتم عمل الفهرس بطريقتين، **الأولى** بحسب ترتيب موضوعات البحث وفقاً لتقسيم البحث وأسبقية تناول الجزئيات الخاصة بكل موضوع من موضوعات البحث. **والثانية** طبقاً لترتيب رؤوس موضوعات البحث وأجزائه ترتيباً هجائياً. والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً.

١٤ - الصفحة الخاصة برقم الإيداع والترقيم الدولي الموحد للكتاب:

يقتصر وجود هذه الصفحة على البحوث الحرة، دون البحوث الموجهة، حيث يقوم فيها الباحث بكتابة رقم إيداع البحث بدار الكتب والوثائق، وكتابة الترقيم الدولي الموحد الخاص ببحثه. ويحصل الباحث على رقم الإيداع والترقيم الدولي الموحد لبحثه، من دار الكتب والوثائق، بعد قيامه بتسليمها نسخة مطبوعة من الغلاف الداخلي للبحث مختومة بخاتم الناشر والمطبعة، وتوقيعه على تعهد بتسليم دار الكتب والوثائق عدداً معيناً من نسخ البحث بعد إتمام طباعته.

ثانياً: طباعة البحث:

تعد طباعة البحث المعبر أو الممر الذي يرى من خلاله البحث النور، ويخرج إلى حيز الوجود. **من الجدير بالذكر** في هذا الصدد أنه يشترط للشروع في طباعة البحوث الموجهة، التي تتم تحت إشراف مشرف، ضرورة الحصول على موافقة مكتوبة منه، للبدء في عملية الطباعة. تبدأ إجراءات الطباعة بكتابة البحث على جهاز الكمبيوتر، ويُفضل أن يُعهد بذلك إلى مكتب متخصص في كتابة البحوث العلمية، وعلى الباحث أن يراجع الكتابة بدقة متناهية لتفادي الأخطاء المطبعية التي تشوه البحث وتقلل من قيمته، فدقة المراجعة عند الطباعة وتفادي الأخطاء وتصحيحها عند المراجعة، تدل على أن الباحث تتوافر لديه إمكانيات وقدرات تزيد من قيمة بحثه وترفع من مستواه. بعد انتهاء الكتابة على الكمبيوتر، يقوم الباحث بتحديد واختيار المطبعة التي ستقوم بطبع البحث وتجليده. وفي البحوث الموجهة، جرت العادة على تجليد النسخ التي تسلم إلى أعضاء لجنة المناقشة تجليداً فاخراً.

أخيراً وبعد الانتهاء من كتابة البحث على جهاز الكمبيوتر، ومراجعته وتصحيح الأخطاء المطبعية وطباعته، يجب على الباحث إجراء مراجعة أخيرة قبل أن يدفع بالبحث إلى النشر أو يسلمه إلى لجنة المناقشة، لعله يكتشف أخطاء أخرى، فإذا اكتشف أخطاء، فقد يكتفي الباحث بتصحيح هذه الأخطاء عن طريق إعداد جدول توضح فيه الكلمات قبل التصويب وبعده، مع ذكر رقم الصفحة ورقم السطر الذي يوجد به الكلمة المراد تصحيحها، ويرفق هذا الجدول في العادة في نهاية البحث بعد الفهرس.

الخاتمة – معايير قياس البحث المنمير

تتمثل معايير قياس البحث العلمي المتميز في الآتي:

١- **أهمية الموضوع محل الدراسة** ويتم ذلك عن طريق تحديد أهمية الموضوع بالنسبة لنوع الدراسة القانونية التي ينتمي إليها البحث، وعمماً إذا كانت هذه النوعية بها قصور علمي أم أنها قُتلت بحثاً من قبل الباحثين، ويكون موضوع البحث هاماً إذا انصب على: معالجة إشكالية جديدة لم يطرح معالجتها من قبل، تصحيح خطأ أو إكمال نقص في معالجة موضوع قد تم بحثه من قبل، إعادة طرح موضوع سبق عرضه ولكن بطريقة جديدة تزيل عنه إبهامه وتطرح بعداً جديداً في معالجته، ومحاولة بناء نظرية

- عامة لموضوعات متفرقة، أو تحليل موضوعات مرتبطة إلى موضوعات أخرى ينشأ عنها أفكار جديدة تساهم في تقدم علم القانون.
- ٢- **التحليل والتأصيل في معالجة البحث**→ حيث أن ذلك ينم عن فكر واسع وجاد، مما يؤدي إلى التعمق في موضوع البحث، ويساهم في مشكلة البحث وإيجاد الحلول الناجحة لها.
- ٣- **نتائج البحث**→ أي ما يترتب على البحث من نتائج سواء على مستوى معالجة موضوع البحث ذاته، أو ما يترتب عليها من فتح الطريق أمام الباحثين للتوجه في معالجة بعض الجوانب الأخرى من موضوع البحث.
- ٤- **ظهور شخصية الباحث**→ حيث يجب أن تبرز شخصية الباحث طوال بحثه، وهذا يستلزم من ناحية أخرى عدم الإفراط في الاقتباس، كما يستلزم وجود آراء ذاتية للباحث مدعمة بالحجج والأسانيد اللازمة، سواء في حالة مخالفة الباحث أو اتفاقه مع الآراء والاتجاهات المعروضة.
- ٥- **الأمانة العلمية**→ حيث يجب أن يشير الباحث إلى كافة المراجع التي استفاد منها، ولاشك أن هذه الإشارات تمثل إضافة للبحث، إذ تعد دليلاً على رجوع الباحث إلى العديد من المراجع. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن عدم الإشارة إلى المراجع التي تم الاقتباس منها من شأنه أن يشير إشكالية عدم الأمانة العلمية في جانب الباحث "السرقية العلمية".
- ٦- **الموضوعية العلمية**→ ويقصد بذلك عدم التحيز لفكرة سابقة، وعدم إهمال الآراء والاتجاهات التي تعارض تلك الفكرة. فالموضوعية تملئ على الباحث ضرورة عرض الرأي والرأي الآخر بتجرد، ثم يطرح رأيه وقناعاته في ضوء ذلك بنوع من الحياد العلمي.
- ٧- **تنوع مصادر البحث**→ يتطلب ذلك ضرورة الاعتماد على مصادر متعددة، للتعرف على كافة جوانب موضوع البحث وكل ما أثير حوله من مناقشات وآراء، ويقصد بالتنوع عدم الاكتفاء بالمراجع العامة، ووجوب الرجوع إلى المراجع والبحوث المتخصصة والرسائل العلمية والمقالات المنشورة بالدوريات، بالإضافة إلى أحكام القضاء للوقوف على اتجاهاته.
- ٨- **حداثة المراجع**→ ويتطلب ذلك ألا يقتصر الباحث في بحثه على المراجع القديمة، إذ أن ذلك يؤدي إلى عدم وقوف الباحث على أحدث التطورات المتعلقة بالموضوع.
- ٩- **تسلسل الأفكار**→ من المعايير الهامة في قياس جودة البحث العلمي، إذ يُعد إشارة على منطقية الفكر، حيث أن التسلسل يعني الترتيب المنطقي للأفكار، وحسن عرضها، وعدم الخلط بين فكرة وأخرى.
- ١٠- **الدقة في التعبير**→ وهذا يتطلب من الباحث الإلمام الكامل بالمفردات المستخدمة في الجمل، حتى لا يخرج المعنى مخالفاً لقصده. كما أنه يفترض ضرورة أن تكون الجمل المستخدمة في البحث ذات معنى، وألا تكون مجاملة، وألا يغلب عليها الحشو وكثرة المترادفات والتداخل وعدم التجانس.
- ١١- **الالتزام بالضوابط العلمية للتوثيق**→ وهذا يتطلب من الباحث أن تكون الإشارات إلى المراجع كاملة (اسم المؤلف، عنوان المرجع، دار النشر، رقم الطبعة، سنة الطبع، رقم الصفحة).
- ١٢- **توازن البحث**→ يهدف هذا المعيار إلى عدم طغيان قسم أو باب أو فصل على آخر، حيث أن عدم الالتزام بمعيار التوازن يدل على أن الباحث بذل عناية في ناحية وقصر في ناحية أخرى.
- ١٣- **تطابق عنوان البحث مع محتواه**→ وكذلك العناوين الفرعية: وذلك حتى لا يكون العنوان يشير إلى شيء لا يتضمنه المحتوى، أو يتضمنه بشكل ناقص.